

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٧٩٤٣

الخميس، ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد روسيلي	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة غواي
	أوكرانيا	السيد فيتريكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغين - محسن
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2017/379)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1714189 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/379)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك

وكرواتيا وصربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو سعادة السيد فالتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق

السلام في البوسنة والهرسك، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو سعادة السيد جواو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد

الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول

أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة

S/2017/379 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل

٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل

بها التقرير الحادي والخمسين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق

السلام في البوسنة والهرسك.

وأعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف لي أن

أكون هنا اليوم لإحاطة مجلس الأمن بشأن الحالة في البوسنة

والهرسك، وهو بلد لا يزال التزام المجتمع الدولي ووحدة

صفوفه يكتسيان أهمية بالغة فيه لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل

في تحقيق السلام والأمن في البلقان، ولا شيء غيره.

(تكلم بالإنكليزية)

إن هذه أيام استثنائية بالنسبة للبوسنة والهرسك، إذ

ستحتفل في ٢٢ أيار/مايو بالذكرى الخامسة والعشرين لقبولها

دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، إلى جانب كرواتيا

وسلوينيا. غير أن هذه أيام استثنائية أيضا بالنسبة لبلدي،

النمسا، الذي كان رئيسا لمجلس الأمن في أيار/مايو ١٩٩٢،

أي قبل ٢٥ عاما بالضبط.

واقترح سفير النمسا في ذلك الوقت، السيد بيتر

هوينفينيلر، بصفته رئيس مجلس الأمن، في ٢٠ أيار/مايو

١٩٩٢ (انظر S/PV.3079) أن يتخذ المجلس قرارا يوصي

بموجبه إلى الجمعية العامة بانضمام البوسنة والهرسك إلى الأمم

المتحدة. وفي نفس الجلسة، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار

٧٥٥ (١٩٩٢) مؤيدا تلك التوصية. وبناء على تلك التوصية

التاريخية، تم قبول البوسنة والهرسك بموجب قرار الجمعية

العامة ٤٦/٢٣٧، الذي اعتمد بدون تصويت، قبل ٢٥ عاما،

في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ البوسنة والهرسك

بإخلاص، ويسرني جدا أن البوسنة والهرسك قد أسهمت

إسهاما كبيرا في عمل المنظمة - كما تم التنبؤ به قبل ٢٥ عاما

- ومؤخرا بفترة ولايتها الناجحة بصفقتها عضوا غير دائم في

مجلس الأمن، وكذلك - وأشد على ذلك - مع قوات حفظ

السلام في جميع أنحاء العالم.

بما أن هذه فرصتي الأولى لأقدم التعازي، أود أن أتوقف

لحظة للإعجاب عن خالص التعازي القلبية إلى أسرة وأصدقاء

وزملاء السفير فيتالي إيفانوفيتش تشوركين، الذي كان له

أثر كبير على عمل المجلس على مدى سنوات عديدة. كما

وعلى الصعيد الإقليمي، استمر التعاون الثنائي والمصالحة الشاملة بين البوسنة والهرسك وصربيا في التحسن، الأمر الذي يعزى في الأغلب إلى المشاركة ملتزمة من جانب رئيس الوزراء الصربي ألكسندر فوتشيتش، الذي سيصبح الرئيس قريبا، وكذلك من خلال جهود رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك السيد دينيس زفيزديتش. وقد تجلّى التعاون الجيد بين سراييفو وبلغراد، وكذلك بين سراييفو وزغرب من خلال دورات حكومية مشتركة ومن خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الكرواتي أندريه بلينكوفيتش إلى موستار.

وعلى الرغم من كل هذه التطورات الإيجابية، شهدت البوسنة والهرسك أيضا بعض التحديات الهامة خلال الأشهر الستة الماضية. وأولا وقبل كل شيء كان الخلاف السياسي بين الممثلين السياسيين للمسلمين البوسنيين والأحزاب السياسية الصربية حول ما إذا كان ينبغي للبوسنة والهرسك تقديم طلب إعادة النظر في حكم محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٧ في قضية الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود. وقد أدت هذه المسألة إلى انقسام الأحزاب البوسنية والصربية والمسؤولين البوسنيين والصرب داخل التحالف على مستوى الدولة إلى حد لم نشهده لسنوات عديدة، مما أدى إلى تأخير التقدم. وهناك تفسيران قانونيان مختلفان بشأن ما إذا كانت رئاسة البوسنة والهرسك بحاجة إلى تجديد ولاية ممثل البوسنة أمام المحكمة قبل تقديم طلب من هذا القبيل، ثبت أنه لا يمكن التوفيق بينهما، مما زاد من حدة التوترات داخل هيئة الرئاسة.

وقدم ساكيب سوفيتش، الذي أصبح الآن الوكيل السابق للبوسنة والهرسك في محكمة العدل الدولية، الطلب إلى المحكمة لإعادة النظر، الذي ثبت لاحقا أنه أكثر إثارة للجدل عندما تبين أن المحكمة قد أبلغته بالفعل أنه من المطلوب من سلطات البوسنة والهرسك إعادة ترشيح الوكيل. وقد تمت تسوية هذه الحالة في نهاية المطاف عندما أصدرت المحكمة

شارك في المحادثات بشأن يوغوسلافيا السابقة، كممثل خاص لرئيس الاتحاد الروسي.

وعندما نتكلم عن البوسنة والهرسك، ينبغي لنا أيضا أن نضع في الحسبان ما حدث خلال الأشهر الستة الماضية. ولا بد لي من القول إن البوسنة والهرسك قد حافظت على التزامها بإحراز تقدم على طريق التكامل الأوروبي - الأطلسي، مع الاستمرار أيضا في التصدي للتحديات الداخلية التي تواجه الاستقرار المستدام والنهوض به.

ومن الجانب الإيجابي، تلقت سلطات البوسنة والهرسك رسميا استبيان الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر، وجرى تعديل اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في نفس الشهر. وأنا رحبت ترحيبا حارا بكل التطويرين، وأدعو سلطات البوسنة والهرسك باستمرار وعلى جميع المستويات إلى مواصلة تركيزها على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بجهود الاتحاد الأوروبي، تحت القيادة المقندرة للممثل الخاص لارس - غونار فايغرمارك، الرامية إلى مساعدة السلطات البوسنية في تحقيق تطلعاتها إلى التكامل مع الاتحاد. ولا تقل أهمية جهود المفوض المعني بتوسيع العضوية السيد هان، وجهود المثلة السامية فيديريكا موغيريني التي دعت زعماء البلقان إلى اجتماع إقليمي هام في بروكسل الأسبوع المقبل.

ومما يدعو إلى التشجيع أيضا توافق الآراء والبراغماتية التطوعية اللذين أبدتهما رئاسة البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باعتماد ما يسمى استعراض الدفاع للقوات العسكرية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي - وهي مسألة ظلت معلقة لبعض الوقت. وهذا هو أحد شروط البوسنة والهرسك في جهودها الرامية إلى المشاركة في خطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي.

الدولة، بما فيها المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ومحكمة البوسنة والهرسك، تسهم في زيادة إضعاف سيادة القانون.

وأخيراً، وخلال الأشهر الستة الماضية، خفّ تواتر وشدة دعوة الخطابات العامة لرئيس جمهورية صربسكا إلى الانفصال، رغم أن المركز المستقل لجمهورية صربسكا لا يزال جزءاً من برنامج حزبه الرسمي، ولم يعلن سوى هذا الأسبوع عن يقينه بأن هذا الاستفتاء على الاستقلال سيجري في نهاية المطاف.

وقد جاء التخفيف من شدة هذه الخطاب في أعقاب فرض الولايات المتحدة جزاءات مالية وجزاءات منع السفر ضد رئيس جمهورية صربسكا. وهذا يؤكد لي من جديد أننا، كمجتمع دولي، يمكن أن يكون لنا تأثير عندما نكون على استعداد لبعث رسالة قوية إلى السلطات والقادة الذين يرفضون علانية سيادة القانون ويعيدون فتح جراح الماضي، مفادها أنهم يقودون أنفسهم والجهات التي يمثلونها إلى العزلة.

وفي تناقض حاد مع الخطاب الانقسامي تأتي الجهود التي يبذلها طلاب المدارس الثانوية في المدينة التاريخية، جاجسي، الذين حاولوا بتصميمهم ومثابرتهم دون تقسيم مدرستهم الثانوية على أساس الفصل العرقي، على النحو المقرر من جانب بعض الأحزاب السياسية. ومما يبعث على التشجيع أيضاً الأبناء القادمة من سريرينيتسا اليوم، حيث يحتفل الطلاب البوسنيون والصرب والمسلمين والأرثوذكس معا بتخرجهم من المدرسة الثانوية. وقد شددوا على أننا جميعاً بشر وأنهم يودون، باحتفالاً لهم المشتركة، البرهنة على الاحترام المتبادل فيما بينهم ورغبتهم في المصالحة. وقال الطلاب إن هذه هي أحدث رسالة من سريرينيتسا وأكثرها واقعية. وشددوا على الوحدة والمحبة والمستقبل المشترك. وهذه، بطبيعة الحال، رسالة جيدة.

واستشرافاً للمستقبل، ستعقد البوسنة والهرسك الانتخابات العامة القادمة في خريف عام ٢٠١٨. ومع انتهاء الفترة الصعبة التي تكتنف أزمة المحكمة العدل الدولية

قرارها بشأن عدم مقبولية الطلب، ولكن الدينامية العامة التي يركز فيها كبار السياسيين بشكل غير متناسب على المسائل المثيرة للانقسام العرقي، في حين لا يرون ما يدعو إلى العجلة لتلبية الحاجة إلى إصلاحات حقيقية، تمثل مصدراً خطيراً للقلق.

أما الاتجاه السليبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير فقد اكتنف أنشطة سلطات جمهورية صربسكا لتنفيذ استفتاءها غير الدستوري، بما في ذلك احتفالات عطلة ٩ كانون الثاني/يناير المبالغ فيها، بمشاركة بعض الأعضاء الصرب في القوات المسلحة للبوسنة والهرسك.

وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثف بعض الساسة الكرواتيين الدعوات إلى إضفاء الطابع الاتحادي على البوسنة والهرسك، الأمر الذي فهم البعض أنه يوحى بمزيد من الانقسام العرقي للبلد إلى ثلاث إلى أربع وحدات اتحادية، أحدها سيكون فيها أغلبية كرواتية.

ويبدو أن السلطات في البوسنة والهرسك غير قادرة، بشكل متزايد، على التصرف حتى بخصوص مصلحتها الذاتية في حالة الكل فيها رابح، على سبيل المثال في معالجة الالتزامات المقدمة في إطار ترتيبات صندوق النقد الدولي مع البوسنة والهرسك. وسيؤدي استمرار عدم الوفاء بالإجراءات السابقة لصندوق النقد الدولي من أجل إكمال الاستعراض الفصلي الأول، إلى إعاقة تقديم مساعدة دولية كبيرة للاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية في البلد. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن الثناء والدعم لفرانيسيسكو بارودي، الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي لدى البوسنة والهرسك، على الجهود المستمرة التي يبذلها الصندوق من أجل تشجيع الإصلاح الهيكلي الهام في البوسنة والهرسك.

وعلاوة على ذلك، فإن الحالة فيما يتعلق بسيادة القانون في البلد لا تزال متدهورة. فالفساد يمثل مشكلة خطيرة، والتحديات المستمرة التي تواجه المؤسسات على مستوى

تصحح التمييز الذي تم تحديده في قضية سايديتش - فينتشي وفي القضايا ذات الصلة على سبيل الأولوية.

وقبل ستة أشهر (انظر S/PV.7803)، قمت بوصف اتجاهين متوازيين في البوسنة والهرسك - التقدم الإيجابي في التكامل الأوروبي - الأطلسي، والاتجاه السلي المتمثل في الاستخفاف بسيادة القانون والتركيز على المسائل الخلافية الرجعية المنحى. ومع استمرار الدعم المقدم من الأمم المتحدة، يمكن للممثلين المنتخبين في البوسنة والهرسك إحراز تقدم وكفالة أن يصبح الاتجاه الأول هو الاتجاه السائد، ولكنهم سيكونون بحاجة إلى إعادة تركيز اهتمامهم.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي الاحتفاظ بجميع الأدوات المتوفرة. وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن البوسنة والهرسك بيئة سياسية وأمنية معقدة يمكن فيها للسياسيات السلبية أن تعرض الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك والتقدم المحرز بعد دايتون، للخطر بشكل سريع. ولهذا السبب، فإنني مقتنع اقتناعاً راسخاً بأنه لا تزال هناك حاجة إلى الحفاظ على القوة العسكرية للاتحاد الأوروبي على الأرض بولاية عسكرية تنفيذية، وإنني أؤيد تماماً تمديدتها في تشرين الثاني/نوفمبر، عندما يستعرضها مجلس الأمن.

إن قوة الاتحاد الأوروبي استثمار غير مكلف نسبياً ولكنه ضروري للسلم والاستقرار في منطقة البلقان. وفي رأيي، أنها توفر خط أساس هاماً للأمن الجسدي والنفسي يدعم الاتحاد الأوروبي، ومكتبي والمنظمات الدولية الأخرى في سعيها إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في السلام المستدام والازدهار للبوسنة والهرسك وشعبها. إن المشاهد الأخيرة التي رأيناها في برلمان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تذكرونا بالسرعة التي يمكن أن يتصاعد بها أي حادث في بلدان منطقة البلقان.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك في العامين الماضيين في سعيها للحصول على مركز البلد

والاحتفال بيوم جمهورية صربسكا، فإن المناقشات السياسية في البوسنة والهرسك من الأرجح أن تركز الآن على إدخال التعديلات على قانون الانتخابات الوطنية. وحتى الآن، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، التي قد تخلق جموداً سياسياً في البلد.

ومع الأخذ في الاعتبار أنه يفصلنا نحو ١٨ شهراً على إجراء الانتخابات، فإنني أشجع بقوة السلطات الحالية على الاستفادة إلى أقصى حد من الفترة المقبلة وأن تبيّن لناخبين أنها قادرة على النظر في المسائل الخلافية السابقة وإدخال إصلاحات هادفة لتحسين الحالة الاقتصادية في الكيانيين وفي جميع أنحاء البلد. وقبل كل شيء، ينبغي أن يدرج على هذه القائمة الإصلاحات الاقتصادية التي يطلبها الدائنون الدوليون للبلد، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، من أجل التأكيد بإمكانية حصول البوسنة والهرسك على مركز المرشح مستقبلاً في الاتحاد الأوروبي.

وأنتوقع أيضاً السلطات في البوسنة والهرسك، وعلى رأسها الأحزاب الممثلة في برلمان الدولة، أن تسوي نهائية الفراغ التشريعي الذي منع المواطنين في موستار من انتخاب الممثلين المحليين منذ عام ٢٠١٢.

وسيتطلب ذلك تنازلات من جميع الأطراف والاستعداد لحل المسائل على نحو واقعي.

وأخيراً، لا يمكن ببساطة أن نتصور، بعد مرور أكثر من سبع سنوات على حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان القاضي بأن النظام الانتخابي الحالي يميز ضد الأفراد الذين لا ينتمون إلى إحدى الشعوب التأسيسية الثلاثة للبوسنة والهرسك، بأن عدداً كبيراً من المواطنين لا يزالون محرومين من الحق الأساسي في الترشح للمناصب العامة على أساس الانتماء العرقي. ويجب على السلطات في البوسنة والهرسك أن

وحوار شامل في إجراءاتها الديمقراطية وتحظى بالثقة في التقدم والتطبيع. ونحث جميع الأطراف في اتفاق السلام على الامتنال لجميع الإجراءات والمؤسسات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من مكونات تلك التسوية، بما في ذلك المحكمة الدستورية.

وتؤكد كازاخستان من جديد التزامها بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، التي بدورها أثبتت التزامها القوي بتنفيذ برنامج الإصلاح - التركيز على الأمن والاستقرار والديمقراطية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ونرحب بالحوار الإيجابي الجاري بين حكومات البوسنة والهرسك وصربيا - مع الاتصال المنتظم على مستويات عالية جداً - ونحن نرحب بنتائج الاجتماع الذي عقد في بلغراد في كانون الثاني/يناير. ونشجعه على مواصلة المضي قدماً بتلك النتائج.

كما يجب على قوة الاتحاد الأوروبي التركيز على تحويل الممتلكات الدفاعية إلى هياكل دولة وهياكل مدنية، وزيادة المسؤولية المالية والاستدامة، وتعزيز الجمعية البرلمانية وتطوير وسائل الإعلام واتصالات البث. يحتاج البلد إلى مزيد من الدعم من أجل تحسين نظامه في مجال الطاقة والهياكل الأساسية، والتجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية والمجالات الأخرى للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. كما ينبغي معالجة مسألة عودة اللاجئين والمشردين وإعادة توطينهم. وينبغي عمل المزيد من أجل تحسين الحياة اليومية للمواطنين وتعزيز المصالحة.

إن التقدم المحرز على مسار الاندماج في الاتحاد الأوروبي سيحفز المصالحة وحل المسائل الطويلة الأمد مع معالجة الإصلاحات المختلفة. ومن المهم أيضاً للقيادة السياسية التحلي بالمسؤولية والمساءلة. والمشاركة القوية من جانب المجتمع الدولي هي ضرورة واضحة للتنمية المستدامة في البوسنة والهرسك، ويجب أن تشمل التدابير الرامية إلى تحسين السكن والتعليم والرعاية الصحية، وتعزيز المساواة بين الجنسين. بمشاركة نشطة من المجتمع المدني.

المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي، فإن البلد لا يزال يواجه تحديات أساسية. وإذ ندخل العقد الثالث من تنفيذ السلام، فإنه لا يمكن الافتراض بأن البوسنة والهرسك على مسار سريع نحو دولة سلمية قابلة للبقاء، وتسير على الطريق نحو التكامل الأوروبي بشكل لا رجعة فيه.

وأشكر المجتمع الدولي على مواصلة الاهتمام بالبوسنة والهرسك والالتزام تجاهها، وهو أمر ضروري، ولكنه غير كاف لتحقيق التغييرات اللازمة لتحقيق مزيد من الرخاء والاستقرار لسكان البوسنة والهرسك والعضوية في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية. ولا يمكن أن يفعل ذلك إلا القادة والمؤسسات. ولكن يمكننا - بل في رأيي يجب علينا - الاستمرار في تقديم دعم مؤسسي ورؤية يقومان على التكامل والأداء الوظيفي.

بالإضافة إلى ذلك، علينا أن نكون حازمين في التمسك بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، مع توفير إطار من الاستقرار واحترام اتفاق السلام. وفي تلك الأمور، فإن التزامنا تجاه البوسنة والهرسك وشعبها الرائع والموهوب لا يزال ثابتاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد إنزكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد عمرو ف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل السامي إنزكو على تقريره الموضوعي (S/2017/379، المرفق). ويود وفد بلدي أن يشير إلى بعض النقاط البارزة الرئيسية وأن يدلي ببعض الملاحظات والتوصيات.

ومن الواضح أننا نشهد تقدماً، ولكن هناك بعض المجالات التي تحتاج إلى رصد دقيق. يجب أن تظل التطورات الأخيرة في البوسنة والهرسك تحظى بالاهتمام. إن البوسنة والهرسك بلد هام في منطقة البلقان. وهي تحتاج إلى دعم الجميع إذا أريد لها أن تصبح دولة قوية ذات مؤسسات دولة

وفي أثناء الأشهر الأخيرة، تدهورت الحالة السياسية الداخلية في البوسنة والهرسك وتوجت بالأزمة الدستورية العميقة جدا في نهاية شباط/فبراير. ونتج ذلك عن محاولات السياسيين في سراييفو إجراء استعراض حكم محكمة العدل الدولية الصادر عام ٢٠٠٧ في قضية البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود.

ونود أن نشدد على أن هذه الخطوات تجاهلت مجلس الرئاسة وكذلك الهياكل الأخرى لعموم البوسنة، وبالتالي فإنها تقوض كفاءتها وسلطتها. ويمثل ذلك اتجاها مقلقا للغاية في الحالة السياسية في البوسنة والهرسك.

وهذا يضعف إجراء حوار يقوم على الاحترام المتبادل والتوصل إلى حلول توفيقية وإيجاد توافق في الآراء بين جميع الكيانات الثلاثة المكونة للبلد بشأن كل المسائل الهامة. ودعونا لا ننسى أن هذا المبدأ يشكل نص وروح اتفاق دايتون. وهو يشكل أساس المصالحة الوطنية، فضلا عن أنه مقياس لمدى الاستقرار والأمن في البلد وفي المنطقة ككل، وضمانة لهما.

وفي غضون ذلك، يتعرض اتفاق دايتون والمبادئ الأساسية التي ينص عليها للهجوم؛ ولم يبدأ ذلك في الآونة الأخيرة فحسب. ولنتذكر الحالة التي سادت في صيف عام ٢٠١٦ عندما تم الإعلان عن نتائج التعداد وجرى تجاهل الاعتراضات الوجهية للصرب البوسنيين. ولنتذكر أيضا التجارب والمحن التي أحاطت بحكم المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك القاضي بعدم مشروعية الاحتفال بيوم جمهورية صربسكا في ٩ كانون الثاني/يناير. ودفع هذا الحكم المسيس والمتحيز سلطات صرب البوسنة إلى اللجوء إلى أعلى أشكال الديمقراطية: التعبير الحر عن إرادة المواطنين. وقد تضمن التقرير الذي قدمته جمهورية صربسكا مؤخرا إلى الأمين العام تأكيدا على طابع نتائج الاستفتاء بوصفها توصيات.

ونتيجة لذلك، تقرر إدخال تعديلات على القانون المتعلق بالعتلة الرئيسية لجمهورية صربسكا. ولم يتم الاعتراض على

كما تحتاج البوسنة والهرسك إلى الدعم الدولي لمكافحة الفساد والإرهاب والجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، ترحب كازاخستان بالمبادرات التي تهدف إلى مكافحة الأنشطة المتطرفة العنيفة، بما في ذلك تدريب مقاتلي داعش، فضلا عن إعادة إدماج هؤلاء المقاتلين في المجتمع. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك استراتيجية البوسنة والهرسك بشأن منع ومكافحة الإرهاب للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وتسعى الاستراتيجية إلى حماية سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، من أجل الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ونظرا لتأثير ذلك العمل على الاستقرار الأوروبي، يجب أن تتابعه عن كثب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وقوة الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وأخيرا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البوسنة والهرسك في المضي قدما صوب الاستقرار من أجل تحقيق شمول الجميع في النجاح السياسي للبلد وتعزيز الوداد العرقي في التعاون بشأن البرامج الوطنية. وفي نهاية المطاف، يجب أن نتوصل إلى مرحلة من الاستقرار، مع الإشراف على تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام، الأمر الذي سيظهر مستوى جديد من السلام والازدهار.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

لقد استمعنا بعناية للإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالتين إنزكو. كما استعرضنا بدقة تقريره (S/2017/379، المرفق) ويجب أن أقول مرة أخرى، كما كان الحال في مناسبات أخرى، أن الوثيقة لا تقدم خطابا موضوعيا بشأن البلد. إنها تمثل جانبا واحدا مع تقييمات مسبقة. وندعو السيد إنزكو إلى تغيير شعاره والتوقف عن إلقاء اللوم على الصرب البوسنيين - وعلى الكروات مؤخرا - بخصوص جميع الصعوبات. وبدلا من ذلك، يجب عليه التركيز على التحرك نحو الحوار القائم على الاحترام المتبادل الذي يراعي احتياجات الجميع وشواغلهم.

الثقة بين الطوائف العرقية منخفض، وهو اتجاه خطير يجب أن نولي له اهتماما خاصا، كما يفعل الممثل السامي، لأنه يمثل المجتمع الدولي بأسره، وليس مجرد جزء منه.

ونحن بحاجة إلى وقف تسمية الأطراف المذنبة. وأكرر أنه يتعين علينا العمل من أجل تعزيز الحوار. ويجب أن نتوقف عن رواية قصص غير صحيحة عن النزاعات الانفصالية في بانيا لوكا واختلاق اتهامات سلبية فيما يخص جمهورية صربسكا. وقد رد رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، في تقريره الأخير المقدم إلى الأمين العام، على جميع هذه الاتهامات. وسيكون من المفيد إيراد مقتطفات من هذه الوثيقة الرسمية في تقرير الممثل السامي.

وبالنظر إلى الحالة السياسية الراهنة في البوسنة والهرسك، لا نرى أي خطر على الاستقرار الإقليمي. بيد أن تطور بعض العمليات وفقا لسيناريو سلمي، بمشاركة قوى خارجية من بينها القوى الإرهابية والمتطرفة، يمكن أن يجعل الحالة مثيرة للقلق. ومن المؤسف عدم إيلاء الممثل السامي اهتماما يُذكر للموضوع الهام المتمثل في نشر التعاليم الدينية للمتطرفين في البوسنة والهرسك. ولكن هذا أمر موجود، ويجب على المجتمع الدولي أن يرصد الحالة عن كثب.

وجودة وعمق التحليل الوارد في تقرير الممثل السامي ينقصهما الكثير. ومرة أخرى، فإننا نرى موقفا متحيزا إزاء الصرب، وكذلك مقارنات غير مقبولة وتشبيهات تاريخية، والتي سيتعين على الممثل السامي الاعتذار عنها لاحقا. لقد أمضى السيد إنزكو أكثر من عقد من الزمن في المنطقة، ولذلك يجب ألا تصدر عنه مثل تلك الادعاءات. وليس من الواضح تماما من التقرير كيف يساعد الممثل السامي بالضبط البوسنة والهرسك في تنفيذ خطة ٥ + ٢ بشأن السحب التدريجي لأفراد مكتب الممثل السامي. فلم يُحرز أي تقدم في هذا الصدد؛ ونطاق الشروط المسبقة والمعايير واسع جدا لدرجة أنه لا يمكننا التعويل على

ذلك القرار. ونحن لا نتفق مع مقولة أن الاحتفال بيوم جمهورية صربسكا قد أدى إلى تدهور الحالة في البوسنة والهرسك أو جمهورية صربسكا. فلم تثبت الوقائع ذلك، ولم تترتب على الاحتفال عواقب سلبية. والاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن شواغل البوشناك الذين يعيشون في جمهورية صربسكا، بمن في ذلك اللاجئون، هي مجرد استنتاجات مفبركة، ولا علاقة لها بالواقع.

ويمكن وصف الحالة في جمهورية صربسكا بأنها مستقرة ومستدامة، بما في ذلك في سريبرينيتسا، التي يوليها المجتمع الدولي اهتماما خاصا. ومن ثم، لا يوجد أي مبرر للجزاءات الأحادية الجانب التي فرضتها الحكومة السابقة للولايات المتحدة على جمهورية صربسكا في العام الماضي. ولا بد من العدول عن ذلك القرار.

وللأسف، لا يمكننا أن نتكلم عن الاستقرار والاستدامة فيما يخص المؤسسات البوسنية واتحاد البوسنة والهرسك. فبالإضافة إلى المحاولات الاستفزازية لمراجعة حكم محكمة العدل الدولية، من الخطير أيضا عدم استعداد عدد من الزعماء للاتفاق على القضايا الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين ممثلي جميع الأعراق في اتحاد البوسنة والهرسك.

وثمة مشاكل مزمنة تواجه موستار، حيث لم تُعقد انتخابات فيها منذ عام ٢٠٠٨، وكذلك تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي. وبالإضافة إلى ذلك، تكتنف مسألة إدخال تعديلات على قانون الانتخابات في ما يتعلق بالانتخابات التشريعية في البوسنة والهرسك العديد من المشاكل. ونحن مقتنعون، واسمحوا لي أن أشدد على هذه النقطة مرة أخرى، بضرورة أن يعبر قانون الانتخابات عن مصالح جميع الكيانات الثلاثة المكونة للبلد، وهذه هي الفلسفة الأساسية لاتفاق دايتون. ويكمن السبيل لفهم القضايا السياسية المعاصرة في البوسنة والهرسك في حقيقة أن مستوى

السلطة النهائية بموجب اتفاق دايتون فيما يتعلق بتفسير تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام.

وتبقى الولايات المتحدة ملتزمة بدعم اتفاق دايتون للسلام للحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وتعزيز تنميتها المستمرة وتكاملها. ونشيد بتقدم البوسنة والهرسك صوب بلوغ تلك الأهداف وصوب الاندماج في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية. وإنجاز الاستعراض الدفاعي في تشرين الثاني/نوفمبر والتقدم المستمر نحو الوفاء بمعايير منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتسجيل الممتلكات الدفاعية والعمل مع الاتحاد الأوروبي، تمثل جميعا خطوات إيجابية.

غير أن استمرار إحراز تقدم نحو الاندماج في كل من الناتو والاتحاد الأوروبي سيتطلب رؤية وإرادة سياسية ومتابعة حقيقية للالتزامات، ولكن لكي تحقق البوسنة والهرسك إمكاناتها الكاملة، يتعين عليها حل القضايا السياسية التي طال أمدها. ويجب أن تواصل البوسنة والهرسك بدأب تعزيز سيادة القانون والتصدي للفساد وتحسين المناخ السياسي العام في البلد لمصلحة جميع مواطني البوسنة والهرسك. ومن المهم بصفة خاصة معالجة ملف الإصلاحات الآن قبل بدء الحملات الانتخابية لانتخابات عام ٢٠١٨.

ونحن نشاطر الشواغل التي أعرب عنها الممثل السامي إنزكو بشأن الأعمال التي يقوم بها أي من كان بهدف إضعاف المؤسسات على مستوى الدولة سواء بتجاهل قرارات المحكمة الدستورية والعمل خارج عملية صنع القرار القائمة أو الدعوة إلى المزيد من الانقسامات في البوسنة والهرسك. وينبغي أن تكون الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على ميلوراد دوديك رئيس جمهورية صربسكا تحذيرا لمن يسعون إلى تقويض الاستقرار في البوسنة والهرسك.

وتكرر الولايات المتحدة الإعراب عن دعمها القوي للجهود الجارية للتأكد من تنفيذ البوسنة والهرسك الكامل

تنفيذها في أي وقت قريب. وبدلا من ذلك، يؤثر السيد إنزكو للغاية تعزيز جدول الأعمال الأوروبي - الأطلسي. وهذا ليس من ولايته. فهو يمثل المجتمع الدولي بأسره في البوسنة والهرسك. وفي ظل الظروف الراهنة، لا نرى أي قيمة مضافة للعناصر المتبقية من الوجود الدولي في البوسنة والهرسك. ونؤيد إغلاق مكتب الممثل السامي وإنهاء سلطات بون المخولة له في أقرب وقت ممكن، لأنها لم تعد ذات فائدة، شأنها في ذلك شأن أساليب المحميات. فهما لا يساعدان على تحقيق المصالحة الوطنية ولكن يعوقان التنمية المتناغمة للبلد ككل.

وروسيا، بوصفها أحد ضامني اتفاق دايتون، ستواصل بقوة تعزيز عملية تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك والتقيد بدقة باتفاق دايتون. ومن غير المقبول محاولة إعادة النظر في مبادئه لأنها راسخة في قرارات مجلس الأمن. ونحن ملتزمون بنقل المسؤولية كاملة عن الحالة في البوسنة والهرسك إلى البوسنيين أنفسهم. ويجب أن يجري أي تغيير كنتيجة خيار واع للجانب البوسني، وأن يتم تنفيذه بشكل يتماشى تماما مع توافق الآراء المنصوص عليه في اتفاق دايتون.

وإننا مهتمون بإقامة تعاون مفيد بصورة متبادلة في البوسنة وكياناتها وضمان المساواة الحقيقية بين جميع الكيانات الثلاثة المكونة للبلد.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي إنزكو على عرضه للمستجدات بشأن البوسنة والهرسك.

إن مكتب الممثل السامي يقوم بدور أساسي منذ ٢٢ عاما من أجل مساعدة البوسنة والهرسك على المضي قدما صوب تحقيق السلام والازدهار وضمان استقرار المنطقة ككل.

وأود أن أعرب عن خالص الشكر للممثل السامي إنزكو على جهوده الدؤوبة وأعرب عن دعمنا القوي لولايته بوصفه

فقد عاد قادة البوسنة والهرسك، في مناسبات كثيرة جدا خلال هذا العام، إلى انقسامات الماضي بدلا من العمل من أجل المستقبل. ولم تؤد تلك الانتكاسات إلا إلى صرف الانتباه عن التقدم الذي تمس الحاجة إليه بشأن خطة الإصلاح التي تجسد الإصلاحات التي من شأنها تعزيز الأمن والاستقرار والرخاء في جميع أنحاء البلد. وشهدنا ذلك بوضوح في احتفالات جمهورية صربسكا في ٩ كانون الثاني/يناير.

وكان الاستفتاء بشأن الدين الوطني بمثابة تحد واضح لسلطة المحكمة الدستورية البوسنية وتحد مباشر لاتفاق دايتون للسلام. وزادت مشاركة الأعضاء الصرب في القوات المسلحة البوسنية فيه من حدة التوترات وأكدت على الحاجة الملحة إلى تنفيذ الاستعراض الدفاعي. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود المتواصلة من جانب سياسيين من كروات البوسنة للدعوة إلى إصلاح النظام الانتخابي في هذه السنة قد صرفت الانتباه كذلك عن خطة الإصلاح والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تمس الحاجة إليها. وشهدنا تشريعات اقتصادية يتم تجميدها وتأخيرها بسبب أن القادة اختاروا العمل لصالح أحد الشعوب التأسيسية وليس لمصلحة جميع سكان البوسنة والهرسك.

وأخيرا، شهدنا العضو البوشناقي في مجلس الرئاسة يقوض الثقة في الائتلاف الحاكم، وذلك بقيامه من جانب واحد ومن دون جدوى بتقديم طلب لإعادة النظر في القضية القانونية التي تُتهم فيها صربيا بالتواطؤ في الإبادة الجماعية في زمن الحرب. فلا مكان لذلك النوع من المناورات السياسية التي تنظر إلى الماضي والتي تثير الفرقة في عام ٢٠١٧.

ما زال هناك وقت أمام قادة البوسنة والهرسك للإنجاز في هذا العام. فلديهم خريطة طريق واضحة، من خلال خطة الإصلاح، لرسم طريق المستقبل. وهو مسار سيفضي إلى النمو والاستقرار، ولكنه يحتاج إلى تحديد الالتزام والمشاركة. وهو مسار يبقى محوريا لعضوية البوسنة والهرسك في الاتحاد

لاتفاق دايتون للسلام. ونتطلع إلى اليوم الذي يمكننا القول فيه بثقة مطلقة أن البوسنة والهرسك دولة تنعم بالسلام وتملك مقومات البقاء وتمضي بصورة لا رجعة فيها على مسار الاندماج الأوروبي. ونحن لم نبلغ ذلك بعد، غير أننا نتطلع إلى وفاء البوسنة والهرسك بالأهداف والشروط التي حددها مجلس تنفيذ اتفاق السلام لإغلاق مكتب الممثل السامي. ونشجع قادة البوسنة والهرسك وجميع أعضاء المجتمع الدولي على دعم الإجراءات والإصلاحات اللازمة للوصول إلى ذلك المعلم البارز. وحتى ذلك الحين، يجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بتقديم كل ما يلزم من دعم وتمويل لمكتب الممثل السامي لكي يضطلع بولايته وأهدافه فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أضم إلى الأعضاء الآخرين في الترحيب مرة أخرى بالسيد إنزكو في مجلس الأمن وتوجيه الشكر له على تقريره (S/2017/379، المرفق) وعلى إحاطته الإعلامية. والمملكة المتحدة تدعمه باستمرار في أداء دوره بصفته الممثل السامي. ونحن ممتنون له على كل العمل الذي يقوم به من أجل البوسنة والهرسك وشعبها.

يتضح جليا، بإلقاء نظرة على الفترة المشمولة بالتقرير، أن عام ٢٠١٧ مفعم بالوعود للبوسنة والهرسك. فهي على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي - والذي فُتح أخيرا بعد سنوات من الجمود - وبدأت خطة الإصلاح في إيجاد وظائف وتوليد النمو، وهو ما هتفت الجماهير الحاشدة مطالبة به حينما خرجت إلى الشوارع في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، فإن تقرير الممثل السامي يوضح بجلاء أن المصالح الضيقة، سواء كانت شخصية أو سياسية، قد جعلت مسيرة التقدم تنتكس في هذا العام وأثارت شعورا بالتشاؤم حيال آفاق البوسنة والهرسك وطاقاتها الكامنة.

في البداية، أود أن أشدد على أن مستقبل البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي. فقد خطا البلد خطوات هامة إلى الأمام خلال السنة المنقضية، مبرهنًا بذلك على مقدرته على إيجاد وحدة القصد والقدرة على الشروع في الإصلاحات الهيكلية الصعبة ولكن الضرورية. وتحدد خطة الإصلاح، التي أُعدت بمساعدة الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية، مجالات العمل الرئيسية لبدء التنمية وتوطيد الاستقرار في البلد. ومع ذلك، فإن التقاعس مؤخرًا عن تنفيذ إصلاحات تشريعية رئيسية مطلوبة من قبل صندوق النقد الدولي يهدد النتائج المحرزة.

وإننا ندعو جميع المؤسسات والقوى السياسية إلى أن تظل ملتزمة بعملية الإصلاح وأن تحافظ على الزخم صوب تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية. فهذه الإصلاحات يحتاج إليها الشعب أولاً وقبل كل شيء. وستخضع القيادة السياسية للمساءلة على أساس النتائج التي تحققها لمواطنيها.

وأشدد على أن خطة الإصلاح قد مهدت الطريق أمام البلد لتقديم طلب رسمي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ونتطلع إلى وضع الصيغة النهائية لاستبيان المفوضية الأوروبية ونشجع السلطات على إبقاء هذا الهدف موضع التركيز وتحقيق ذلك من خلال التنسيق الفعال لجميع المستويات المؤسسية.

وهذا في الواقع وقت هام جداً بالنسبة للبوسنة والهرسك. ولهذا السبب، نحث جميع المؤسسات والقوى السياسية إلى الامتناع عن إثارة المسائل التي يمكن أن تصرف الانتباه عن جدول أعمال الإصلاح والمسار الأوروبي. ويجب تنحية التوترات السياسية الأخيرة جانبا. وتنبغي معالجة أي نزاع من خلال الحوار الصريح والشامل للجميع وبالتقيد التام بدستور البوسنة والهرسك، في إطار الاحترام الكامل والتعاون مع

الأوروبي، وهو مطمئح يتشاطره الكثيرون في جميع أنحاء البلد. ولكنه يبقى مسارا لم يُطرق بعد، ولم يأت من دون تكلفة. فقد تم تأخير صرف أكثر من ٧٥ مليون دولار من تمويل صندوق النقد الدولي أواخر الأسبوع الماضي بسبب عدم اعتماد القانون المتعلق بضريبة الإنتاج. وهناك مبالغ إضافية تتجاوز بليون دولار من التمويل المخصص من قبل صندوق النقد معرضة للخطر الآن.

وكما أوضح وزير خارجية بلدي، بوريس جونسون، خلال الزيارة التي قام بها إلى البوسنة والهرسك في الشهر الماضي، فإن قادة البوسنة والهرسك قد تأخروا كثيرا عن العمل معا بغية تنفيذ الإصلاحات التي ستمكن البلد من التنافس والازدهار في الاقتصاد العالمي الحديث. ورأينا، خلال الأشهر القليلة الماضية، أنه يمكنهم إيجاد أرضية مشتركة. ويظهر النجاح في إعادة إجراء الانتخابات في ستولاتس أن السلطات يمكن أن تحقق إنجازا للشعب. غير أنه من الواضح كذلك أنه إلى أن تسمو المصالح الوطنية على المصالح الضيقة، لن يترسخ الاستقرار في البوسنة ولن تتوقف جميع الشواغل بشأن الحالة السياسية والأمنية لأن استمرار الخطاب الانقسامية والأزمات السياسية المتكررة لا تؤدي إلا إلى الضغط على البلد وصرف الانتباه عن الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها.

ولذلك، فإننا نتشاطر تقييم الممثل السامي بأن قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي المناط بها ولاية تنفيذية تظل أمرا حيويا. وعلى ذلك، فإننا سندعم استبقاء هذا المورد البالغ الأهمية عند النظر في تحديد ولاية القوة في تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل السامي على إحاطته الإعلامية وأؤكد مجددا دعمنا لعمله.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي سيُبدلي به في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

المؤسسات المنشأة فيها، بدءاً من المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

ونتوقع أن المناقشة بشأن قانون الانتخابات سوف تعالج قدر الإمكان بطريقة توافقية، دون تعريض الهيكل المؤسسي للخطر، وبهدف وضع إطار قانوني فعال للانتخابات في خريف عام ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، من المهم النظر في كيفية أن الحاجة إلى إصلاح مؤسسي تمثل خطوة هامة ستدعى البوسنة لإنجازها التام في المستقبل في منظور مسار التكامل الأوروبي.

ولا تزال الانقسامات العرقية مترسخة في المجتمع البوسني. وندعو جميع السلطات إلى التصدي لها والتركيز على الاحتياجات العديدة للشعب البوسني. إن مواطني البوسنة والهرسك، ولا سيما الشباب، لا يحتاجون إلى خطاب انقسامي. إنهم يستحقون فرصاً ملموسة لبناء مستقبل بلدهم. إنهم يريدون أن يتم الاعتراف بأنهم يتمتعون بنفس الحقوق والحريات كجميع المواطنين الأوروبيين. ومن الخارج، سنواصل تقديم الدعم إلى جانب الاتحاد الأوروبي.

ثانياً، أود أن أضيف أن البعد الإقليمي أمر في غاية الأهمية. ويكتسي التكامل والتعاون فيما بين بلدان غرب البلقان أهمية بالنسبة لتحقيق الاستقرار والتنمية ويفضيان إلى الأخذ بها نحو مسارها الأوروبي. كما سيعززان الثقة المتبادلة، وسيحسنان الموصولية وحرية التنقل، وسيطوران القطاع الخاص وسيشجعان تنقل الشباب. وهذا صحيح خصوصاً بالنسبة للبوسنة والهرسك. وبوصف إيطاليا رئيسة عملية غرب البلقان في عام ٢٠١٧، فهي تشارك في حوار مثمر مع جميع بلدان غرب البلقان لتحديد معها أولوياتها من أجل تعزيز التكامل الإقليمي. وتساهم البوسنة والهرسك مساهمة نشطة، كما أثبتت بالفعل باستضافة مؤتمر قمة إقليمي في آذار/مارس الماضي استعداداً لمؤتمر القمة السنوي لغرب البلقان الذي ستستضيفه إيطاليا بتريستا في ١٢ تموز/يوليه. ونحن ملتزمون

بجعل هذه العملية برمتها عملية مجدية ومفيدة لهذه البلدان. وفي غضون أيام قليلة، في ٢٤ أيار/مايو، سنستضيف اجتماعاً وزارياً تحضيرياً آخر في روما.

وفي الختام، ينبع دعمنا للبوسنة والهرسك من الاحترام لسيادتها وسلامتها الإقليمية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق دايتون للسلام؛ ودعمنا الكامل لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي (عملية ألتيا) التي أذن بها المجلس؛ والتزامنا الالتزام القوي بمواكبة المسار الذي اختارته البوسنة والهرسك صوب الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، نحث البلد على مضاعفة جهوده للمضي قدماً بجدول عمل ٥ + ٢ الذي أنشأه مجلس تنفيذ اتفاق السلام لإغلاق مكتب الممثل السامي والمضي قدماً صوب الاتحاد الأوروبي.

وإذا استمر تعزيز استقرار البلد، ويتم إحراز مزيد من التقدم في الإصلاحات وعلى مسار الاتحاد الأوروبي، فإننا نتطلع إلى مواصلة المناقشة، في المحفل المناسب، مع المجتمع الدولي بشأن إعادة تشكيل الوجود الدولي.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): نحن، أيضاً، نؤيد البيان الذي سيؤدي به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

أود أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية هذا الصباح وعلى العمل فريقي في الميدان. إن السيد إنزكو هو الممثل السامي السابع منذ إنشاء المكتب بموجب اتفاقات دايتون قبل ٢٢ عاماً. وعندما عين كارل بيلت، كأول ممثل سام في عام ١٩٩٥ قال،

”إن تاريخ النزاع في البوسنة - وكذلك في جميع يوغوسلافيا السابقة - هو تاريخ أفضع انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدناها في التاريخ الأوروبي مؤخراً“.

وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك تحديات قائمة، فقد أكد الممثل السامي إنزكو في إحاطته الإعلامية اليوم على

أولاً، نرحب بالحالة الأمنية الهادئة ومستقرة نسبياً، وفقاً لما أفاد به الممثل السامي. إن معاودة ظهور خطاب النعرة القومية وحالات النزاع ذات الدوافع العرقية تبعث على القلق، ومع ذلك، ولا سيما في ضوء عدم الاستقرار الإقليمي وضعف الأداء الوظيفي لدولة البوسنة والهرسك. وينبغي لجميع الأطراف أن تفعل كل ما في وسعها لتجنب هذا الخطاب والإجراءات التي تقوض عملية الإصلاح.

ثانياً، توفر اتفاقات دايتون إطاراً للسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. إن وحدة البلد بالغة الأهمية في زيادة تطويره. ومن المهم دعم الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة المستمرة وإيجار مجتمع شامل للجميع. وفي هذا الصدد، ينبغي معالجة الجرائم التي ارتكبت أثناء الحرب، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. إن الإفلات من العقاب يهدد الاستقرار والتماسك الاجتماعي، ويجعل المصالحة أكثر صعوبة.

ثالثاً، بينما يتواصل تعزيز الاستقرار، هناك حاجة إلى إجراء مناقشة بشأن إعادة تشكيل الوجود الدولي في البوسنة والهرسك، بما في ذلك الإنهاء التدريجي للولاية التنفيذية لعملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، من أجل كفالة تعزيز الملكية الوطنية والمسؤولية. ولهذا السبب، نرحب بالاستعراض الاستراتيجي لولاية عملية ألتيا في هذا الخريف، الذي سيكون بمثابة أساس هام لتقييم الولاية المستمرة للبعثة.

وأخيراً، وكما قالت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني في القاعة في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7935)، فقد خططت بلدان غرب البلقان، بما في ذلك البوسنة والهرسك، خطوات مؤثرة نحو تحقيق السلام، والتعاون الإقليمي، والنمو الاقتصادي. وما برح الاتحاد الأوروبي يقوم بدور فعال في هذه الجهود من خلال تهيئة منظور أوروبي. وهذا ليس موضع شك. فبمواصلة مسار الإصلاح، سيتبوأ

التقدم الملحوظ الذي أحرزته البوسنة والهرسك منذ ذلك الحين. وقد حدث هذا بفضل الجهود المبذولة والدعم المقدم من الممثلين السامين المتعاقبة والمجتمع الدولي، لا سيما الاتحاد الأوروبي، الذي لا تزال ملتزمة ببناء عادل وسلمي ومزدهر البوسنة والهرسك.

وقد شاركت السويد الطريق مع البوسنة والهرسك في مسيرتها. وخلال الحرب، قدمت السويد ملاذاً للعديد من اللاجئين البوسنيين. وعاد بعضهم بعد الحرب لإعادة بناء بلدهم، بينما بقي الآخرون وأثروا مجتمعنا، بما في ذلك في مجال كرة القدم. وقد أسهمنا بأفراد في قوة الأمم المتحدة للحماية، وقوة التنفيذ وقوة تحقيق الاستقرار، ومؤخراً عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي.

وقام مؤخراً وزيرة خارجية السويد، مارغوت فالستروم، بزيارة البوسنة والهرسك، حيث رحبت بالتقدم المحرز في عملية انضمام البلد إلى الاتحاد الأوروبي، وأكدت من جديد دعمنا الراسخ لمواصلة اندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي، مع التأكيد على أهمية تنفيذ خطة الإصلاح المخصصة، مع التركيز على التحديات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية، والفساد، والجريمة المنظمة، والحريات الأساسية. ويتعين إجراء هذه الإصلاحات، بما في ذلك قانون الانتخابات، بطريقة شاملة وشفافة كي تدوم. وقامت الوزيرة فالستروم ببحث القادة السياسيين في البوسنة والهرسك على مواصلة التركيز على الهدف المشترك المتمثل في مستقبل أفضل لجميع مواطني البوسنة والهرسك، بغض النظر عن انتمائهم الحزبي السياسي أو العرقي. ولئن كان البوسنيين سيحددون وتيرة اندماج بلدهم في الاتحاد الأوروبي، ستواصل السويد المساعدة، سواء سياسياً أو من خلال تعاوننا الإنمائي.

واستشرافاً للمستقبل، هناك ثلاث نقاط أود أن أطرحها.

بأسرها. فقد ناقش المجلس قبل يومين الحالة في كوسوفو (انظر S/PV.7940). وخلال الأشهر القليلة الماضية، شهدنا توترات بل ومحاولة انقلاب في منطقة البلقان. وتُظهر جميع تلك التطورات أن الانتقال من مرحلة ما بعد النزاع إلى بيئة ما قبل النزاع في المنطقة لا يزال، للأسف، أمراً ممكناً.

وبطبيعة الحال، فإن المشاكل والتحديات التي تواجه كل بلد مختلفة للغاية، ولا يمكن أحياناً المقارنة بينها، ولكن جذورها متشابهة إلى حد ما. ففي أغلب الأحيان، تتأجج التوترات الداخلية بسبب بعض الجهات الفاعلة الخارجية التي تعمل لزعزعة الاستقرار في منطقة البلقان لعكس مسار الاندماج في المؤسسات الأوروبية والأوروبية - الأطلسية في المنطقة وإبقاء دول البلقان في نطاق النفوذ المتصور. وهذه سياسة غير مسؤولة لا يجب أن تُتبع في منطقة معقدة مثل منطقة البلقان.

وأذكر مناقشة المجلس قبل وبعد اتخاذ القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. فقد أدانت حينها أوكرانيا والعديد من أعضاء المجلس بقوة إجراء سلطات جمهورية صربسكا لما سُمى باستفتاء في انتهاك واضح للقرارات النهائية والملزمة الصادرة عن المحكمة الدستورية. وعلى الرغم من تلك الإدانة والدعوات إلى ضبط النفس، فضلاً عن إبطال المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك لنتائج الاستفتاء المزعوم، واصلت سلطات جمهورية صربسكا أعمالها الاستفزازية التي تنتهك الاتفاق الإطارى العام للسلام. وتشمل هذه الإجراءات احتفالات "يوم جمهورية صربسكا"، بمشاركة كتيبة المشاة الثالثة في الجيش، واعتماد قانون "يوم جمهورية صربسكا" والخطاب الباعث على الانقسام والتهديدات بالانفصال ورفض سلطة الممثل السامي وأعمال أخرى كثيرة.

وخلال المفاوضات بشأن القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦)، أصر العديد من أعضاء المجلس، بما في ذلك أوكرانيا، على تضمينه

شعب البوسنة والهرسك مكانه في اتحاد يضم أكثر من ٥٠٠ مليون شخص ملتزمون بتحقيق الرخاء والسلام والاستقرار والمساواة لجميع المواطنين.

السيد فترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك إنزكو على إحاطته الإعلامية الهامة، وأؤكد له دعم أوكرانيا الكامل لأنشطته. وفي ظل الظروف الحالية من عدم الاستقرار السياسي والتوترات الداخلية في البوسنة والهرسك، فإن دوره وقيادته قد أصبحتا أكثر أهمية.

تؤيد أوكرانيا البيان الذي سيتم الإدلاء به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من جهود المجلس ودعوته الموجهة للسلطات المختصة في البوسنة والهرسك من أجل العمل بنشاط على ترسيخ نتائج العملية السياسية، والانخراط في حوار لتسوية خلافاتها وتنفيذها الشامل لاتفاق دايتون للسلام، فإن الحالة الداخلية في هذا البلد لا تزال متوترة، مع خطر المزيد من التصعيد.

والحاجة إلى التغلب على المصالح الأنانية والانقسامات العرقية وإحراز التقدم اللازم في تنفيذ خطة ٢+٥ ملحة أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، تدين أوكرانيا قرار سلطات جمهورية صربسكا بوقف جميع الاتصالات مع مكتب الممثل السامي، فضلاً عن حرمانه من الحصول على المعلومات والوثائق الرسمية. وأود أن أشدد على أن هذه الإجراءات تنتهك الاتفاق الإطارى العام للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبالتالي فإنها غير مقبولة.

ومن المؤسف أن الخلافات الناشئة في البوسنة والهرسك ليست فريدة من نوعها في منطقة البلقان. حيث أصبحت التوترات السياسية هي الوضع الطبيعي الجديد في المنطقة

القانون وإصلاحات الإدارة العامة. ويكتسي نفس القدر من الأهمية إظهار حدوث تقدم في أداء السلطة القضائية، بما في ذلك من خلال تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية ذات الصلة ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة والتطرف والإرهاب. ويمثل هذا التقدم أمرا أساسيا لتحقيق مزيد من الاستقرار والتنمية في البوسنة والهرسك وفي المنطقة بأسرها.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تحيط بوليفيا علما بالتقرير (S/2017/379، المرفق) الذي قدمه الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو.

ومرة أخرى، تؤكد بوليفيا مجددا دعمها الكامل لسيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وندعو جميع الأطراف إلى دعم اتفاقات دايتون للسلام وتنفيذها باعتبارها الأساس القانوني الذي يمكن أن يمهّد الطريق لتحقيق الاستقرار والتوصل إلى تسوية سلمية للخلافات بين الأطراف، بهدف تحقيق سلام دائم. كما نخطط علما بعمل الممثل السامي إنزكو ونشجعه على مواصلة جهوده في الاضطلاع بولايتيه، وفقا لمبدأي الشفافية والنزاهة، من خلال إجراء حوار شامل للجميع يراعي نهج وآراء جميع الجهات المعنية، وفقا لاتفاقات دايتون للسلام.

وفي هذا الصدد، تحت بوليفيا الأطراف على مواصلة العمل من أجل تحقيق مصلحة بلدها ورفاه أبناء شعوبهم التأسيسية، الذين يسيطرون على مستقبلهم ويتمتعون بسيادة كاملة في اتخاذ قراراتهم. وندعوها إلى مواصلة جهودها المشتركة الرامية إلى تعزيز الحوار والتسوية السلمية للنزاعات، بغية النهوض باحترام حقوق الإنسان والتعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالمثل، نشجع الأطراف أيضا على تكثيف جهودها في تنفيذ خطة ٢+٥، كشرط لإغلاق مكتب الممثل السامي.

إدانة للاستفتاء المزعوم حيث أنه كان من شأن ذلك أن يعث بإشارة قوية وواضحة إلى سلطات جمهورية صربسكا. ولكن هذا لم يحدث بسبب معارضة الاتحاد الروسي. لماذا؟ وفي ضوء التطورات الأخيرة في البوسنة والهرسك، فإن الجواب واضح. إن عدم اتخاذ خطوات حازمة موحدة في مواجهة الإجراءات الانفصالية من جانب قادة جمهورية صربسكا يفرض تحديات أمام سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وقد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في منطقة البلقان. ومن شأن ذلك أن يضيف ثوبا كبيرا آخر في حزام عدم الاستقرار الشائن. وتؤيد أوكرانيا دعوة الممثل السامي وتؤكد أن الكيانات ليس لها الحق في الانفصال عن البوسنة والهرسك وأن الاتفاق الإطاري العام للسلام يكفل سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية والمركز الدستوري للكيانات.

ويشجعنا أنه، على الرغم من التطورات السلبية، فقد شهدنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا إحراز البوسنة والهرسك لتقدم كبير على طريقها نحو الاندماج في المؤسسات الأوروبية والأوروبية - الأطلسية. وأشيد، على وجه الخصوص، باعتماد الاستعراض الدفاعي الذي طال انتظاره وتوقيع البروتوكول المتعلق باعتماد اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. ونتطلع أيضا إلى رأي مفوضية الاتحاد الأوروبي بشأن انضمام البوسنة والهرسك إلى عضوية الاتحاد، ونأمل أن تحصل على مركز البلد المرشح في المستقبل القريب.

وتثني أوكرانيا على قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي (عملية ألتيا) تقديرا لجهودها لتمكين قوات الأمن في البوسنة والهرسك من العمل بصورة مستقلة والمشاركة في بناء مجتمع سلمي. ونتطلع إلى إجراء الاتحاد الأوروبي لاستعراض استراتيجي بشأن المسألة.

ومن المهم مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة الإصلاح، التي تشمل المسائل الاجتماعية والاقتصادية وسيادة

التوترات بين الطوائف وأحييت ذكريات خلافات الماضي. فأولاً، تم تنظيم استفتاء في جمهورية صربسكا بشأن مسألة تحديد يوم وطني. وأُجري التصويت في انتهاك لحكمين صادرين عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، التي تصدر أحكاماً ملزمة ونهائية بموجب الدستور البوسني واتفق السلام. وبالتالي، فإن مسألة احترام سيادة القانون تمثل مسألة رئيسية. كما نأسف للتوترات التي أحاطت برفع دعوى استئناف مؤخرًا لإعادة النظر في حكم محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٧. ويجب أن يعمل القادة السياسيون في إطار المؤسسات الوطنية والاختصاصات الموكلة لكل منها. وقد رفضت محكمة العدل الدولية نظر دعوى الاستئناف لانتفائها. وبشكل عام، فإننا ندعو إلى زيادة اليقظة فيما يتعلق بأي مبادرة ربما تحدث انقسامات جديدة في البلد.

كما ندعو الأطراف كافة للتعاون مع المؤسسات الوارد ذكرها في اتفاق السلام، ولا سيما المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والممثل السامي. ونتوقع أن يركز الممثل السامي جهوده على تيسير إجراء حوار يومي سلمي بين مختلف الطوائف والكيانات.

ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن ينهض الزعماء السياسيون بكامل نطاق مسؤولياتهم. وعدم اعتماد التدابير اللازمة كي يمنح صندوق النقد الدولي المساعدة يمثل مدعاة للقلق في هذا الصدد. ولذلك، فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى التخلي عن الخطاب الباعث على الفرقة والمناورات السياسية. فقد حان الوقت للتركيز على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، التي هي لب التطلعات المشتركة لجميع مواطني البوسنة والهرسك، بغض النظر عن مجتمعاتهم الأصلية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك الحالة الهشة، فإننا لا نزال مقتنعين بأن الحالة في البوسنة والهرسك تتحرك صوب التطبيع.

وأخيراً، بالنظر إلى الحالة المعقدة في المنطقة، نود أن نحث المجتمع الدولي على إيلاء الاهتمام لشواغل جميع الأطراف المعنية واتباع نهج محايد ومنصف لتجنب تكرار أخطاء الماضي، مع القيام في الوقت نفسه بدعم وتشجيع تحقيق التنمية والرفاه في هذا البلد الشقيق.

السيدة غيغن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية.

تؤيد فرنسا البيان الذي سيُبدل به بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لا يزال اتفاق دايتون - باريس يمثل أساس تحقيق الاستقرار المؤسسي في البوسنة والهرسك بعد مرور أكثر من ٢٠ عاماً على توقيعه. وقد أكد اتخاذ القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦) بالإجماع في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي أن جميع أعضاء مجلس الأمن يتشاطرون نفس المبادئ الأساسية فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك. كما ذكر بالحاجة الملحة للالتزام بالجميع بالمبادئ والمؤسسات التي أنشأها اتفاق دايتون - باريس واحترام رغبات أصحاب المصلحة كافة في البلد فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فضلاً عن إظهار الدعم لوجود قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي (عملية ألتيا) المناط بها، في الوقت الحاضر، ولاية تنفيذية.

وتبعث وحدة المجلس بشأن هذا الأساس المشترك برسالة سلام إلى منطقة لا تزال هشة، على نحو ما أظهرت الشهور القليلة الماضية. وتجسد حقيقة اتفاق المجتمع الدولي على دعم استقلال البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية - الأمر الذي لا يمكن لأي من كياناتها التشكيك فيه - وعلى احترام خيارات البلد، شريطة أن تكون متوافقة مع القانون الدولي والإطار الذي أرسته اتفاقات السلام.

وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالقلق العميق إزاء التطورات المختلفة التي حدثت خلال الشهور الأخيرة وأدت إلى تجدد

الاستراتيجي في الخريف من جانب الاتحاد الأوروبي، الذي سيوجه عملها في السنوات القادمة.

وبعد مرور واحد وعشرين عاما على أهوال الحرب، و ٢٥ سنة على بدء النزاع، تتقدم البوسنة والهرسك في الاتجاه الصحيح، بدعم من الاتحاد الأوروبي وشركائه الآخرين. وتتمثل مسؤولية المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، في تشجيع البوسنة والهرسك على طول هذا المسار بحيث تطوي في نهاية المطاف صفحة انقسامات الماضي.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أشكر السيد فالتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على التقرير المفصل (S/2017/379، المرفق) الذي عرضه علينا من فوره. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل له، وندعو جميع الأطراف إلى التعاون معه بحسن نية.

وبعد أكثر من ٢٠ عاما على توقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، المعروف باسم اتفاق دايتون - باريس، لا تزال البوسنة والهرسك، رغم العثرات، تبرز تقدمها نحو توحيد الأمة وبنائها.

ويعتبر بياننا اليوم، كالذي أدلينا به هنا في هذه القاعة قبل ستة أشهر (انظر S/PV.7803)، حول الأبعاد السياسية والاقتصادية والمؤسسية في البوسنة والهرسك.

أما على الصعيد السياسي، فقد تم إحراز تقدم بالتأكيد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ باعتماد وثيقة استعراض الدفاع لاندماج البلد في منظمة حلف شمال الأطلسي، ولكن أيضا الاتفاق والتوقيع الرسمي على البروتوكول بشأن تكييف اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن الفترة التي يغطيها التقرير أيضا شهدت عودة التوترات بين الطوائف البوسنية والكرواتية والصربية. وميزته على وجه الخصوص الخطاب القومي وتساعد الأنشطة - إلى حد

وبدون التشكيك في المبادئ التأسيسية لاتفاق دايتون - باريس، فإن هدفنا للسنوات المقبلة هو الارتقاء بالوجود الدولي بحيث يتكيف تكيفا كاملا مع حقائق اليوم. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يستمر أيضا النظر في إعادة تشكيل مكتب الممثل السامي.

وترحب فرنسا بكون المنظور الأوروبية هو المحرك الرئيسي للتنمية وتقوية البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بالتطورات الإيجابية العديدة التي حدثت في الأشهر القليلة الماضية في البوسنة والهرسك في مجالي الإصلاح والاندماج الأوروبي. ومن المؤكد أن أحد هذه التطورات الإيجابية هو تسليم الاستبيان رسميا إلى السلطات البوسنية من أجل بدء نظر المفوضية الأوروبية في ترشيح البوسنة والهرسك لعضوية الاتحاد الأوروبي. وهذا يحدث في سياق حيث تغطي آفاق التكامل الأوروبي بدعم واسع النطاق من جانب السكان البوسنيين وتتمتع بالإجماع بين المؤسسات، من الرئاسة إلى الكانتونات والكيانات، وهو الأمر الذي نرحب به.

وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الأوروبي سيواصل الآن، أكثر من ذي قبل، مساعدة سلطات البوسنة والهرسك في تنفيذ الإصلاحات التي تستجيب لتطلعات السكان في تنفيذ الإصلاحات. وتكتسي خطة الإصلاح أهمية بالغة في هذا الصدد. وبينما لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، يسرنا أن النتائج الملموسة الأولية قد تحققت بالفعل. أما بالنسبة للاستبيان، فإننا نولي أهمية كبيرة للبرهنة على أن آلية التنسيق الأوروبي تعمل بصورة كاملة.

وأخيرا، وكما ذكر هنا، ستواصل أيضا قوة ألبيا لتحقيق الاستقرار التي يقودها الاتحاد الأوروبي أنشطتها وسوف تتكيف مع الحالة الأمنية المتغيرة على أرض الواقع من أجل تمكين قوات الأمن البوسنية من العمل بشكل مستقل والمشاركة في توطيد مجتمع سلمي وتطوعي. وستكون موضوع الاستعراض

مساعدتها في أن تصبح أكثر مرونة في مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يجب مع ذلك أن تتناولها. وينطبق نفس الشيء على تعزيز قوات الأمن في البلد حتى يتمكنوا من التغلب على الثغرات الاستراتيجية والتنفيذية في بيئة حيث لا يزال التهديد الإرهابي قائما.

وأخيرا، أود أن أشجع المجتمع الدولي، أولا وقبل كل شيء المجلس، على مواصلة التزامه ومستوى تعاونه الحالي في معالجة الحالة في البوسنة والهرسك من أجل الحفاظ على الزخم الإيجابي الذي شهده البلد خلال أكثر من عقدين من الزمن منذ توقيع اتفاقات دايتون - باريس.

السيد وو هاي تاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، فالتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية.

تحترم الصين استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، وكذلك اختيار الشعب البوسني في تحديد مستقبل بلدهم.

ونحن ندعم جهود أبناء الشعب البوسني من جميع الأعراق للعيش في وئام والسعي إلى تحقيق التنمية المشتركة. ونرحب بجهود البلد من أجل النهوض بالمصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز سيادة القانون. ونلاحظ أن البلد لا يزال يواجه تحديات في سعيه لتحقيق الاستقرار الوطني والتنمية الاجتماعية. ويحدونا الأمل في أن يعمل الشعب البوسني بجميع أعرافه بنشاط لترسيخ ما تحقق من تقدم سياسي واجتماعي حتى الآن والانخراط في حوار لتسوية خلافاته، وأن ينفذ بشكل كامل اتفاق دايتون للسلام ويواصل السعي جاهدا إلى تحقيق مزيد من التقدم في جميع المجالات، بحيث يمكن لأبنائه اقتسام ثمار السلام.

إن البوسنة والهرسك بلد هام في منطقة البلقان. ويصب استقرار البلد وتنميته، فضلا عن التعايش المتناغم بين جميع

أن اتفاق دايتون، الذي وضع حدا للحرب مروعة في قلب أوروبا، يبدو الآن هشاً إن لم يكن عرضة للتشكيك. ويتطلب بناء البلد للدولة مناخا من الهدوء والحوار المفتوح بين جميع طوائف وكيانات الدولة، في ظل الامتثال الدقيق لأحكام اتفاق دايتون والدستور وقوانين البلد، التي هي الضمان لحماية سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، حتى وإن كان البلد لا يمكن أن يفني بالتزاماته ضمن الإطار الزمني لصندوق النقد الدولي، واصلت البوسنة والهرسك الاستفادة من الدعم والمساعدة المقدمين من تلك المؤسسة المالية، وهو أمر نرحب به. وبالمثل، يتعين تعزيز التقدم الاقتصادي في البلد، الذي رحبنا به عندما ناقشنا التقرير السابق (S/2016/911، المرفق)، من أجل تعزيز التنمية المتجانسة، واستقرار البلد ورفاه شعبه. ولذلك، فإننا ندعو الجماعات العرقية الثلاث إلى التعاون بشكل أوثق وزيادة تطوير الإرادة المشتركة للعيش معا في دولة قوية مستقرة لها صوت في المجتمع الدولي.

وكما ورد في تقرير الممثل السامي، لا تزال هناك حاجة إلى وجود البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البلد، مع ولاية تنفيذية، بقدر ما تتيح المجال لمكتبه وغيره من الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي على تنفيذ ولايتهم وطمأنة المواطنين من جميع الفئات الإثنية فيما يتعلق بالأمن في حياتهم اليومية.

ومكافحة الإرهاب هي أحد التحديات التي تواجهها البوسنة والهرسك الآن في سياق حيث تمثل عودة المقاتلين الأجانب وتدفقات الهجرة المعقدة مخاطر إضافية على أمن البلد والمنطقة. وغني عن القول أنه لا يمكن تحقيق نتائج ملموسة في هذا الكفاح بدون تعزيز التعاون على جميع المستويات بين سلطات الدولة والجماعات العرقية في البلد. ولذلك، من المهم أن تنفذ بفعالية خطة ٢٠١٥-٢٠٣٠ التي وضعت لهذا الغرض.

وتدعو السنغال المجتمع الدولي، في سياق خطة الإصلاح، إلى مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك بغية

الذي نرى أن من شأنه تعزيز علاقات حسن الجوار والنهوض بالتعاون في غرب البلقان.

ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء بعض التطورات المشار إليها في التقرير والتي تقوض الاستقرار السياسي في البوسنة والهرسك. وعلى وجه الخصوص، نخطط علما باستمرار تدهور سيادة القانون، بما في ذلك الإجراءات التي تتحدى النظام الدستوري وتمس بسلامة النظام القضائي الوطني على مستوى الدولة. وفي هذا الصدد، ينبغي للسلطات والقيادات السياسية أن تحترم بشكل كامل قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ويحدونا الأمل في أن يجري تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية بشأن مراجعة قانون الانتخابات الوطني مع مراعاة مصالح جميع مكونات البلد والمساواة بينها. ومن المهم أن تحجم جميع الأطراف عن أي تصريحات وتصرفات استفزازية، يمكن أن تقوض السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. ويمثل احترام سيادة القانون وسلطة مؤسسات الدولة، التي أنشئت بموجب اتفاق دايتون للسلام، أمراً أساسياً لعملية بناء الدولة في البوسنة والهرسك. وبالتالي، يتعين على جميع الأطراف إظهار التزام سياسي جاد بهذه المسألة.

كما نخطط علما بالأزمة السياسية وحالة الجمود اللتين حدثتا داخل مجلس رئاسة البوسنة والهرسك والجمعية البرلمانية لها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونعتقد أن هذا الشلل في أداء مؤسسات الدولة لوظائفها بصورة طبيعية لا يخدم مصلحة أحد. ولذلك، نحث جميع الأطراف على حل خلافاتها السياسية بالطرق الودية والعمل بصورة بناءة صوب تحقيق المصالحة واتخاذ إجراءات تحمي مصالح مواطنيها.

في الختام، نود أن نعرب عن دعمنا الكامل للممثل السامي ومكتبه في الاضطلاع بولايتهم وفي رصد تنفيذ الجانب المدني من اتفاق دايتون للسلام. وندعو الأطراف إلى توفير التعاون الضروري، وهو أمر حيوي لعمل الممثل السامي. ونود أيضاً

المجموعات العرقية، في مصلحة المجتمع الدولي بشكل عام، ودول المنطقة على وجه الخصوص. وينبغي للمجتمع الدولي إيلاء الاهتمام لآراء جميع الأطراف المعنية واتباع نهج متوازن وحذر حيال قضايا البلد، مع مراعاة شواغل جميع الأطراف المعنية.

وترحب الصين بالجهود التي يبذلها الممثل السامي إنزكو لتعزيز العملية السياسية. ونأمل أن يواصل، وفقاً لولايتهم، القيام بدور بناء في تعزيز تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. كما نأمل أن تواصل البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك العمل مع الأطراف المعنية للقيام بدور إيجابي في صون الأمن والاستقرار في البلد. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي ككل، وستواصل الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين والتنمية في البلد.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، السيد فالتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن تقريره الأخير (S/2017/379، المرفق) عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي نتكلم فيها بشأن هذه المسألة، نود أن نؤكد دعمنا لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ووحدها.

ونود أيضاً أن نرحب بتوقيع البروتوكول المتعلق باعتماد اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، والذي حدث خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونعتقد أن ذلك التقدم يدل على التزام البلد بعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، ويسهم بشكل إيجابي وعلى نحو طويل الأجل وبعيد المدى في تحقيق الاستقرار والازدهار في البلد والمنطقة ككل. ونخطط علماً أيضاً باستمرار تبادل الزيارات على مستوى المسؤولين رفيعي المستوى والقيادات السياسية بين بلدان المنطقة، الأمر

العربي، عن طريق كرة القدم وغيرها من الألعاب الرياضية. كما جرى تنفيذ مشروع زراعي بغية دعم المصالحة والاعتماد على الذات اقتصاديا للمواطنين في سربرينيتسا، والذين اتخذوا خطوات للعيش جنبا إلى جنب في سلام، ساعين إلى التغلب على الصعوبات. وعلاوة على ذلك، ستواصل اليابان المساعدة في أنشطة إزالة الألغام بغية ضمان سلامة جميع المواطنين.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم المصالحة والجهود الرامية إلى الحد من التوترات العرقية. ويجب على مجلس الأمن أن يتكلم بصوت واحد في الحث على الحوار بين مختلف الجماعات العرقية. وتشدد اليابان، بصفتها عضوا في مجلس تنفيذ اتفاق السلام، على الحياد تجاه الجماعات العرقية المختلفة، وستساهم في تنفيذ اتفاق السلام. ونحن نؤيد تماما جهود السيد إنزكو ومكتب الممثل السامي لتحقيق تلك الغاية.

السيد قنديل (مصر): أتقدم بالشكر للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية الوافية للمجلس حول تقريره الأخير بشأن تنفيذ اتفاق السلام في جمهورية البوسنة والهرسك (S/2017/379، المرفق). وتؤكد مصر دعمها الكامل للممثل السامي في الاضطلاع بمهامه.

ترحب مصر بالتطورات الإيجابية التي شهدتها البوسنة والهرسك خلال الفترة الماضية، ولا سيما تحسن علاقاتها بدول الجوار ومساعدتها للانندماج في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية، وهو الأمر الذي سينعكس دون شك على الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك والمنطقة ويدفع البلد نحو تنفيذ الإصلاحات اللازمة بهدف تحقيق التكامل في محيطه الأوروبي.

ونود أن نشير تحديدا إلى اعتماد مجلس الرئاسة البوسنية للمراجعة الاستراتيجية الدفاعية، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وكذا تلقي السلطات البوسنية للاستبيان الأوروبي، فضلا عن توقيعها على، البروتوكول الخاص بتعديلات اتفاق

بالدور الحيوي الذي تؤديه البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، عملية أثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، في الحفاظ على السلامة والاستقرار في البلد.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، السيد إنزكو، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وتقدر اليابان الإسهامات المستمرة للممثل السامي في السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

وتؤيد اليابان تأييدا تاما الجهود التي تبذلها حكومة البوسنة والهرسك للانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. فمن شأن إحراز تقدم في هذه الجهود أن يؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد وفي منطقة غرب البلقان. ونرحب بشكل خاص بالتقدم بطلب للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير من العام الماضي وباعتماد المجلس الرئاسي للاستعراض الدفاعي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وتؤيد اليابان بقوة استمرار الحكومة المركزية وكذلك الكيانين في بذل الجهود.

ومع ذلك، فإننا نشعر بخيبة أمل إزاء الإجراءات المسببة للشقاق العرقي بعد مرور ٢٢ عاما على توقيع اتفاق دايتون للسلام. ويجب على قادة كل مجموعة عرقية السعي إلى تحقيق المصالح الوطنية الأوسع نطاقا، وليس الشواغل الأضيقة. والخلل الوظيفي السياسي الحالي على جميع المستويات في البوسنة والهرسك منذ محاولة طلب إعادة النظر في حكم محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٧ أمر مؤسف للغاية.

وتقدم اليابان دعما لجهود المصالحة بين المجموعات العرقية منذ انتهاء الصراع. وبالشراكة مع القطاع الخاص، تنفذ اليابان مشروعا في موستار للأطفال من مختلف الخلفيات العرقية لتعلم الرياضة معا. فالأطفال هم مستقبل البوسنة والهرسك، ونأمل بشدة أن يفهموا الأهمية الحاسمة للتعاون، بغض النظر عن أصلهم

المؤسسي في البلد. كما تؤكد أهمية احترام وحدة البوسنة واستقرارها وسلامتها الإقليمية، واحترام دستورها الوطني وجميع الأحكام الصادرة عن سلطاتها القضائية من قبل جميع الأطراف لضمان إرساء دعائم الاستقرار في البلد.

وتدعو مصر كافة الأطراف في البوسنة لمواجهة تلك التحديات، وتؤكد مجددا أهمية تضافر الجهود لتنفيذ خطة ٢+٥ تنفيذًا كاملاً.

تؤكد مصر أنها تقف على مسافة واحدة من كافة الأعراق والطوائف في البوسنة والهرسك. إن العمل الجاد من قبل أبناء البوسنة والهرسك أنفسهم لتأكيد مفاهيم التعايش الاجتماعي وترسيخ التوافق السياسي فيما بينهم السلمي هو السبيل الوحيد للمضي قدماً على صعيد إرساء السلام ودفع جهود الإصلاح. وهو ما يجب أن يتزامن مع دعم دولي وإقليمي والدولي مخلص لتلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلاً لأوروغواي.

أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية المفصلة.

وكما أشرنا في مناسبات سابقة، تلتزم أوروغواي بالاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وبهذه الروح، فإننا نؤكد مرة أخرى دعمنا لوحدة البوسنة والهرسك، سلاماتها الإقليمية وسيادتها.

ويولي بلدنا أهمية قصوى لسيادة القانون وسلطة المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق الإطار العام للسلام لعام ١٩٩٥. فاحترامها جزء من المسيرة نحو الاستقرار والتعايش المتناغم. ونعتقد أن قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ينبغي الامتثال لها على نحو كامل. وكقاعدة عامة، فإننا نؤمن أيضاً بأن السياسيين يجب أن يتصرفوا بمسؤولية

تحقيق الاستقرار والانتساب، في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وفي ذات الوقت، فإن مصر تعبر عن قلقها البالغ إزاء ما ورد في التقرير بشأن تدهور المناخ السياسي العام في البوسنة وما تشهده اليوم من استقطاب سياسي وطائفي، ولا سيما في أعقاب المساعي لاستئناف الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٧، فضلاً عن أنشطة الكيان الصربي لتطبيق نتائج الاستفتاء غير الدستوري بالاحتفال بيوم "جمهورية صربسكا"، مما يخالف قرارات المحكمة الدستورية العليا ذات الصلة.

كما نعرب عن قلقنا العميق إزاء تدهور وضع سيادة القانون في البلد، ولا سيما استمرار الكيان الصربي في عدم احترام أحكام القضاء، بما يؤثر على الفشل في تطبيق حكم القانون ويؤثر دون شك على تماسك البوسنة واستقرارها.

وتأتي تلك الأحداث متزامنة مع عدم تحقيق أي تقدم يذكر المحرز فيما يتعلق بتنفيذ خطة ٢+٥ اللازمة لإغلاق مكتب الممثل السامي، فضلاً عن بروز تحديات جسيمة للاتفاق العام الإطار للسلام شملت إطلاق دعوات ونزعات انفصالية من قبل بعض الأحزاب والأطراف السياسية في الكيان الصربي، الأمر الذي يمثل تهديدا خطيرا للسيادة والسلام الإقليمي للبوسنة والهرسك وللعملية السلمية برمتها في البلد. وقد تنسحب تداعياتها، ليس فقط على البوسنة وحدها، ولكن على منطقة البلقان ككل.

ومن هنا، فإننا ندعو جميع القادة السياسيين إلى الرفع على المصالح السياسية والعرقية الضيقة التي تقوض فرص التقدم والاستقرار، وندعوهم إلى إعلاء المصالح الوطنية لشعب البوسنة فوق أي اعتبار..

وختاماً، تؤكد مصر أن اتفاق دايتون لا يزال هو المرجعية الثابتة لإحلال السلام في البوسنة وحجر الأساس للاستقرار

أعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك.

السيد فوكاشينوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم لرئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأتمنى لكم ولوفد بلدكم كل النجاح.

ونرحب في المجلس اليوم بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، ونحيط علماً بتقريره (S/2016/911، المرفق) عن الحالة في البوسنة والهرسك، الذي يشمل الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

كما قامت البوسنة والهرسك بتكثيف جهودها خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ جدول أعمال الإصلاح، وواصلت العمل بنشاط من أجل تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للاندماج في الاتحاد الأوروبي. وحققت سلطات البوسنة والهرسك على جميع المستويات التنغم في أنشطتها وهي تحضر الأجوبة على استبيان المفوضية الأوروبية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وقعت البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي على البروتوكول المتعلق بتعديل اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وشكل توقيع البروتوكول خطوة هامة إلى الأمام على مسار البوسنة والهرسك نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. والبروتوكول يبدأ مرحلة جديدة من التعاون التجاري بين البوسنة والهرسك والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، وقع رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد دينيس زفيديتش، بصفته رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك لتحقيق الاستقرار والانتساب، قراراً بشأن التجارة الخارجية من شأنه تبسيط التجارة مع الاتحاد الأوروبي والمنطقة قاطبة. وعلى وجه التحديد، فإن القرار استبدل قواعد المنشأ الثنائية بقواعد المنشأ التفضيلية، وفقاً للاتفاقية الإقليمية بشأن قواعد المنشأ التفضيلية للبلدان الأوروبية - المتوسطية.

وعلى نحو بناء من أجل تحقيق الأهداف الوطنية التي يستفيد منها البلد بأسره، مثل التنمية الاقتصادية والإصلاحات اللازمة لتحقيق الاستقرار. وعلى نفس المنوال، يجب على المجتمع الدولي مواصلة دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري للسلام الشامل لعام ١٩٩٥ كوسيلة لتسوية الخلافات بين الطوائف الثلاث.

فاستقرار البوسنة والهرسك مكسب، ليس للبلد فحسب، بل للمنطقة بأسرها. والمساواة في الحقوق والواجبات والضمانات الأساسية من المفترض أن تكون قائمة في جميع المجتمعات. واحترام كل طائفة والاندماج المتنغم للأقليات، فضلاً عن تمثيلها بصورة كافية، أمور تؤدي إلى بيئة مستقرة وإيجابية. ونحن ندين خطاب التعصب العرقي الانقسامي والعدائي، والأفعال التي تهين الطوائف الأخرى أو ضحايا الحرب. يجب علينا أن نواصل العمل للتخلص من مشاعر المرارة الناجمة صراع كان إهانة للبشرية ومثل أحد أحلك الفصول في تاريخ المنطقة والعالم.

وينبغي للبوسنة والهرسك أن تركز على الأهداف المشتركة بين جميع الطوائف. ونلاحظ باهتمام التقدم المحرز نحو إدماج البلد في الاتحاد الأوروبي، وفي تحسين العلاقات الإقليمية. وفي هذا السياق، يكتسي حل المسائل المتصلة بالدفاع وممتلكات الدولة والاستدامة المالية وتعزيز سيادة القانون أهمية خاصة. ونقدر أيضاً العمل الذي يجري الاضطلاع به في الميدان من قبل مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك وعملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، الذي يمثل ضماناً للاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد.

وأخيراً، أود أن أكرر رغبة أوروغواي في كفالة تحقيق الاستقرار والسيادة في البوسنة والهرسك، على نحو يشمل جميع مواطنيها ويركز على المصلحة المشتركة، والتزامها بذلك.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

الطوائف الدينية والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت مؤسسات الأمن وسيادة القانون في البوسنة والهرسك تقدماً في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وغسيل الأموال.

وفيما يتعلق بمحاكمة جرائم الحرب أمام المحاكم المحلية، نود التأكيد مجدداً أن مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد المحلي أمر حيوي للبوسنة والهرسك بوصفها دولة متعددة القوميات تتسم بالتعقيد. وفي ذلك السياق، فإن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب، بغض النظر عن الأصل القومي أو الديني للجنة أو الضحايا أمر أساسي لتحقيق المصالحة والاستقرار على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، من المهم التأكيد على أن اقتصاد البوسنة والهرسك، شأنه شأن اقتصادات أخرى في المنطقة، قد تأثر جراء التباطؤ الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، نما اقتصادها بوتيرة قوية في عام ٢٠١٦. ومقارنة بعام ٢٠١٥، سجل اقتصاد البوسنة والهرسك نمواً نسبته ٢,٨ في المائة وزادت صادراتها بنسبة ٣ في المائة. وانخفض معدل التضخم بنسبة ١,١ في المائة، مما يعني أن أسعار المستهلك في عام ٢٠١٦ انخفضت قليلاً بالمقارنة مع السنة السابقة.

ولا تزال أزمة المهاجرين الدوليين تشكل تحدياً كبيراً لدول المنطقة واقتصاداتها. ومنذ إغلاق طريق غرب البلقان، شهدنا انخفاضاً كبيراً في تدفق اللاجئين والمهاجرين عبر منطقتنا. بيد أن دول المنطقة لا تزال في صدارة أزمة المهاجرين الدوليين. وفي هذا السياق، أشير إلى أن سلطات البوسنة والهرسك اتخذت مجموعة من التدابير الشاملة في المجالات الإنسانية والأمنية ومجالات أخرى. وقد نفذت البوسنة والهرسك استراتيجيتها المتعلقة بالهجرة واللجوء، من خلال خطة عملها للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. تحدد هذه الوثيقة سياستنا بشأن الهجرة واللجوء، التي تتسق مع أعلى المعايير الأوروبية والدولية.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للاتحاد الأوروبي على التزامه الثابت تجاه انضمام البوسنة والهرسك إلى عضويته. كما عززت لبوسنة والهرسك تعاونها مع منظمة حلف شمال الأطلسي.

ومن أهم أهداف السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك النهوض بعلاقات التعاون الودية والبناءة بين بلدان المنطقة. يظل منظور الاندماج في الاتحاد الأوروبي عاملاً حاسماً الأهمية ليس في التعاون الإقليمي فحسب، بل وفي استقرار منطقة غرب البلقان. ويكتسي التعاون في إطار عملية برلين، الذي يوفر الأصول للهياكل الأساسية لقطاعي النقل والطاقة أهمية خاصة بالنسبة للتنمية الإقليمية.

وتواصل بلدان غرب البلقان عقد اجتماعات منتظمة على أعلى المستويات تولد بيئة سياسية إيجابية. وفي الاجتماع الأخير لرؤساء وزراء غرب البلقان، الذي عقد في سراييفو يومي ١٦ و ١٧ آذار/مارس، أعرب رؤساء وزراء الدول عن التزامهم الكامل تجاه آفاق الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ورحبوا بالدعم القاطع من المجلس الأوروبي في هذا الصدد. وشددوا على أن الآفاق الثابتة والموثوقة للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي تواصل دفع عملية التحول والتحديث في المنطقة من خلال الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وقد كثفت البوسنة والهرسك جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون في العديد من المجالات الرئيسية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البوسنة والهرسك الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وتواصل البوسنة والهرسك، وفقاً لأحكام قانون العقوبات المعدل، محاكمة المقاتلين الإرهابيين ومن ييسر تجنيدهم.

وما انفكت مؤسسات البوسنة والهرسك القضائية والأمنية تنفذ استراتيجيتها المتعلقة بمنع ومكافحة الإرهاب. وإلى جانب التدابير الأمنية، تشمل الاستراتيجية إجراءات وقائية لمنع تغذية نزاع التطرف تضطلع بها الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، مثل

(تكلم بالفرنسية)

كان عام ٢٠١٦ عاما جيدا جدا للبوسنة والهرسك، مع إحراز تقدم نحو الإصلاح والاندماج الأوروبي. تقدمت البوسنة والهرسك رسميا بطلب للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير ٢٠١٦. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر من نفس العام، كلف المجلس الأوروبي المفوضية الأوروبية باستعراض هذا الترشيح.

وبناء على طلب المجلس، أرسل السيد هاهن، مفوض الاتحاد الأوروبي المعني بسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، استبياننا إلى سلطات سراييفو في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لتمكين المفوضية من إبداء الرأي بشأن استعدادات البلد. سيوفر هذا الاستبيان المؤلف من ٣٢٤٢ سؤالاً لمحة عامة شاملة عن المشهد الدستوري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد. كما أنه سيكون أول اختبار لقدرة مؤسسات البوسنة والهرسك على العمل معاً، في جميع أنحاء البلد.

واستناداً إلى الردود المقدمة، ستقدم المفوضية الأوروبية تقييماً وتوصيات إلى مجلس الاتحاد الأوروبي لا بشأن مركز البلد المرشح للبوسنة والهرسك فحسب، بل ومفاوضات الانضمام. وستشمل تلك المجالات ذات الأولوية التي تحتاج البوسنة والهرسك إلى التركيز عليها إذا كان لها أن تمضي قدماً صوب عضوية الاتحاد الأوروبي.

(تكلم بالإنكليزية)

بعد سنوات من الركود، فإن هذه التطورات الإيجابية هي نتيجة خطة الإصلاح في البوسنة والهرسك للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، التي وضعتها الحكومات على مستوى الدولة والكيانين في إطار النهج المتجدد لعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، والتي منحت الأولوية منذ عام ٢٠١٤ للإصلاحات الاجتماعية

وقد ظلت الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك هادئة وسلمية، على النحو المبين بانتظام في تقارير قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي (عملية ألثيا)، وكذلك في قرارات المجلس ذات الصلة. ونشدد على أن البوسنة والهرسك، بوصفها البلد المضيف، ترتبط بعلاقة تعاون مثمرة يسودها الاحترام مع عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، لا سيما في مجال بناء قدرات قواتها المسلحة وتدريبها.

وتسهم البوسنة والهرسك إسهاماً نشطاً في السلم والأمن الدوليين من خلال توفير الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة إلى بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث تنشر حالياً ٤٢ فرداً من حفظة السلام في جميع أنحاء العالم.

وأخيراً نود أن نعرب عن استعداد سلطات البوسنة والهرسك لمواصلة عملها لكفالة مستقبل أفضل وأكثر ازدهاراً لمواطنيها. وفي هذا الصدد، نشكر شركاءنا الدوليين على دعمنا في هذا الطريق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فالي دي أليدا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة.

وتؤيد البلدان المرشحة للانضمام جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وألبانيا، فضلاً عن أوكرانيا هذا البيان.

وأشارك المتكلمين الآخرين في الترحيب بالممثل السامي فالنتين إنزكو مرة أخرى في المجلس وأؤكد له دعم الاتحاد الأوروبي المستمر. كما أرحب بالممثل الدائم للبوسنة والهرسك وأشكره على بيانه.

الدستورية بشأن قانون الانتخابات على نحو سليم. وضمن إجراء الانتخابات العامة، المزمعة في خريف عام ٢٠١٨، بشكل سلس هو أمر أساسي.

ولكن، كما أسلفت، ينبغي التركيز خلال عام ٢٠١٧ على حل القضايا العالقة التي تشكل تحدياً للبيئة الاجتماعية - الاقتصادية والمؤسسات الديمقراطية.

وأود أيضاً أن أشجع سلطات البوسنة والهرسك على أن تضي قدماً بجدول أعمالها الأوروبي وأن تسهم في إقامة مجتمع ديمقراطي يعمل بشكل جيد تُكفل فيه المساواة بين البوسنيين والكروات والصرب وسائر المواطنين الآخرين في البوسنة والهرسك.

والاتحاد الأوروبي يؤكد مرة أخرى التزامه الفاطح بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك كدولة ذات سيادة وموحدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي استخدام كل الأدوات المتاحة لدعم استقرار البوسنة والهرسك وتقدمها. وقد ظلت الحالة الأمنية العامة هادئة ومستقرة نسبياً؛ وإن لم يتحقق الأمن بشكل كامل بعد. وفي هذا السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي أن عملية ألتيا التابعة لقوة حفظ السلام في البوسنة والهرسك بقيادة الاتحاد الأوروبي، ومن خلال ولايته التنفيذية، تحتفظ بالقدرة على الإسهام في قدرة الردع لدى سلطات البوسنة والهرسك، عند الاقتضاء، مع التركيز على بناء القدرات والتدريب.

وبينما يزداد استقرار البلد رسوخاً ويتحقق مزيد من التقدم على طريق الإصلاحات وعلى مسار الاندماج في الاتحاد الأوروبي، فإننا نتطلع إلى مواصلة المناقشات مع المجتمع الدولي، في المحفل المناسب، بشأن إمكانية إعادة تشكيل التواجد الدولي. وفي هذا الصدد، يدعو الاتحاد الأوروبي السلطات في البوسنة والهرسك إلى متابعة برنامج الإصلاح وإلى تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف العالقة والوفاء بشروط إغلاق مكتب الممثل السامي في المستقبل.

والاقتصادية. وقد أثمر النهج الجديد صوب الانضمام للاتحاد الأوروبي، لكن نجاح تنفيذ الإصلاحات كان محدوداً ولا تزال التوقعات الاجتماعية السياسية تتسم بعدم اليقين.

والوقت قد حان لبذل جهود مخلصمة من أجل الإصلاح، وإلا، ستؤدي زيادة التطرف والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتوترات القومية إلى عدم الاستقرار على المدى البعيد.

والبوسنة والهرسك أحرزت تقدماً أولياً طيباً، وينبغي ألا تتباطأ وتيرة الإصلاح. وبالتالي، نتوقع استمرار تنفيذ برنامج الإصلاح بشكل فعال. فالبوسنة والهرسك دخلت مرحلة تواجه فيها قرارات صعبة فيما يتعلق بالاقتصاد والإدارة العامة. ونجاح تلك الإصلاحات من شأنه أن يجلب فوائد جمّة للمواطنين ويساعد البلد على المضي قدماً بعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي. والنمو الاقتصادي الذي شهد تحسناً كبيراً في البوسنة والهرسك - أكثر من ٣ في المائة في عام ٢٠١٦ - وتنامي فرص العمل في القطاع الخاص - خير دليل على أن تحقيق التقدم الاقتصادي بات في المتناول من خلال اتباع سياسات سليمة. ويمكن للبوسنة والهرسك بذلك أن تسهم بصورة إيجابية في التعاون الإقليمي، وهو عامل مهم أيضاً في مسيرة البلد إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من تلك الجهود الرامية إلى الإصلاح الاقتصادي، ما زالت البوسنة والهرسك مثقلة بجدول أعمال مدفوعة بالمصالح الضيقة للدوائر الانتخابية، مما يشته الانتباه عن الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها. والخلافات تسحب البوسنة والهرسك في الاتجاه الخاطئ.

وينبغي ألا يستغل القضاء لتبرير الافتقار إلى رؤية مشتركة. وعلى عاتق السلطات السياسية في البوسنة والهرسك تقع مسؤولية وضع جدول أعمال على مستوى البلد برمته، فضلاً عن الامتثال للقرارات القضائية بمجرد إصدارها. ويتعين على سلطات البوسنة والهرسك أن تعالج أحكام المحكمة

(تكلم بالفرنسية)

والمنظور الأوروبي والأوروبي - الأطلسي للبوسنة والهرسك وما يترتب على ذلك من عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي هدف تواصل كرواتيا دعمه بقوة. ونحن نرى أن هذا خير محفز على معالجة القضايا الداخلية العالقة، فضلاً عن كفالة مزيد من الديمقراطية وتعزيز المؤسسات وضمان حرية وسائط الإعلام واستقلال القضاء. كما أن تنفيذ برنامج الإصلاح يعد أساسياً لتحقيق ذلك الهدف.

ونحن ندعم انضمام البوسنة والهرسك إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. ونود أن نشجع السلطات على كل مستويات الحكومة على مضاعفة جهودها لتقديم إجابات ذات مصداقية وإعداد جيد على استبيان المفوضية الأوروبية، حتى يتسنى لنا مناقشة مركز البوسنة والهرسك كعضو مرشح للانضمام في أقرب الآجال. ونود أن نرى البوسنة والهرسك وقد لحقت بغيرها في ميدان الاندماج الأوروبي، وسنواصل تقديم دعمنا السياسي والفني وعلى مستوى الخبراء سعياً لتحقيق ذلك الهدف المحوري.

وبالإضافة إلى ذلك، تود كرواتيا أن تحض على زيادة التعاون عبر الحدود من جانب وحدات الحكم الذاتي المحلية والإقليمية على جانبي الحدود، الأمر الذي من شأنه أن يسفر عن تنفيذ مشاريع مشتركة وتحقيق استخدام أفضل لصناديق الاتحاد الأوروبي. فالتعاون المرن عبر الحدود وما تحقّقه تلك الصناديق من فوائد ملموسة يشعر المواطنين على المستوى المحلي بأنهم باتوا أكثر اقتراباً من الاتحاد الأوروبي.

وعلى الجبهة الأوروبية - الأطلسية، حققت البوسنة والهرسك نتائج ملموسة، تمثلت تحديداً في اعتماد استعراض الدفاع وتحقيق سجل قوي في ما يتعلق بتسجيل ممتلكات الدفاع، مما يجعل تفعيل خطة العمل بشأن عضوية الناتو أمراً معقولاً وله ما يبرره.

ختاماً، أود الإشارة إلى إنه خلال العقدین اللذين وضع فيهما هذا المجلس الحالة في البلد قيد نظره، شهدنا تقدماً في البوسنة والهرسك في مجالات عدة، منها التقدم الاجتماعي - الاقتصادي والديمقراطية والأمن. والمصالحة بين مواطني الدولة، بدورها، تتطلب بذل مزيد من الجهد من أجل مواصلة الإصلاح والشمول.

وأكرر ما قلته بالأمس: إن أبواب الاتحاد الأوروبي مشرعة، ويتعين على الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك اتخاذ التدابير الضرورية لتوطيد هذا الأفق الواضح والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنيك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به للتو المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

إن كرواتيا، بصفتها أحد الموقعين على اتفاق دايتون للسلام، تتحمل مسؤولية خاصة عن استقرار البوسنة والهرسك، وهي أول جارة للبوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي وأول شريك تجاري لها. ولذلك، فإن العلاقات مع البوسنة والهرسك من أولويات كرواتيا في مجال السياسة الخارجية، واندماجها في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي من أهدافنا الاستراتيجية.

إن البوسنة والهرسك المستقرة والمسالمة والمزدهرة التي تكفل فيها المساواة المؤسسية الحقبة بين الشعوب الثلاثة المكونة وجميع المواطنين من شأنها أن تؤدي دوراً قيماً كعنصر باعث على الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، فضلاً عن إسهامها في استقرار الاتحاد الأوروبي ككل.

التمثل في المساواة بين الطوائف التأسيسية الثلاث - البشناق والكروات والصرب - وحقهم في التمثيل الشرعي.

وعليه، فإن إصلاح قانون الانتخابات يمثل فرصة سانحة لكفالة المساواة المؤسسية للطوائف الثلاث وللمواطنين كافة، ويتيح الفرصة للانطلاق صوب تحقيق الاستقرار السياسي وبلد سكانه أكثر اندماجاً. ورفض تنفيذ قرار المحكمة الدستورية بشأن إصلاح قانون الانتخابات يعرض الاستقرار الهش للبوسنة والهرسك لمزيد من الخطر، مما يترك المجال مفتوحاً أمام مزيد من المناورات السياسية التي شهدنا في الماضي القريب أثرها المدمر على المساواة بالنسبة للأصغر عدداً بين الطوائف التأسيسية الثلاث.

ولا تزال الأطراف الفاعلة المهيمنة سياسياً في البوسنة والهرسك ترفض تنفيذ قرار المحكمة الدستورية السالف الذكر، مما يدل على تصميمها وإصرارها على رفض تحقيق المبدأ الدستوري المتمثل في المساواة بين الطوائف التأسيسية الثلاث. ونذكر بأن التمتع بالحقوق المنبثقة عن هذا المبدأ يمثل الأساس الذي تقوم عليه البوسنة والهرسك كدولة، وبالتالي ينبغي اعتباره شرطاً لا غنى عنه.

إن كرواتيا، بحكم مسؤولياتها والتزاماتها بوصفها طرفاً موقعاً على اتفاق دايتون وبلداً يشترك في حدود برية تمتد بطول ١٠٠٠ كيلومتر مع البوسنة والهرسك، لا يمكن أن تبقى صامتة مكتوفة الأيدي بينما تشهد استمرار تلك السياسات المزعزعة للاستقرار. ونحث كل من يبدون اهتماماً حقيقياً بالاستقرار الديمقراطي للبوسنة والهرسك على اتخاذ إجراء بشأن إطالة أمد حالة عدم الامتثال لقرارات الهيئة القضائية المركزية أو تنفيذها.

إن الاستقرار المؤسسي مسألة بالغة الأهمية لقدرة البوسنة والهرسك على الوفاء بشكل فعال وفوري بالتزاماتها الناشئة عن عملية الاندماج الأوروبي ومكافحة التطرف السياسي وعناصر

وعلى الرغم من إحراز تقدم في عدد من الميادين، بما فيها الاقتصاد، فإن الأزمات السياسية، التي غالباً ما تكون متكررة في طبيعتها ومضمونها، ما زالت تكتنف المشهد السياسي في البوسنة والهرسك. ولذلك أثر سلبي على العمليات ذات المنحى الإصلاحية مما يمنع البوسنة والهرسك من المضي قدماً وإطلاق العنان لكل إمكاناتها. والمأزق السياسي والخطاب الباعث على الانقسام يهددان بإخراج البوسنة والهرسك عن مسار الإصلاحات التي تحتاج إليها بشدة وتقويض استقرارها وتعطيل عمل أجهزتها.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء حالة الاستقطاب السياسي، الذي ازدادت حدته جراء سنوات المصاعب الاقتصادية، ما يزيد التطرف والأصولية داخل البوسنة والهرسك، ولا سيما في صفوف الشباب. وهذا التدهور يواكب السياق الأوسع للتحديات التي تواجه جنوب شرق أوروبا. وفي هذا السياق، يتعين علينا أن نستخدم كل الأدوات المتاحة لدينا بحكمة.

وإلى جانب الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذ برنامج الإصلاح، من الأهمية بمكان ألا تغيب المسائل السياسية في البوسنة والهرسك عن بالنا. وكما تبين الأزمة المؤسسية الأخيرة الناجمة عن طلب إعادة النظر في الحكم في قضية الإبادة الجماعية ضد صربيا، لا بد من استمرار التركيز أيضاً على المسائل السياسية العاجلة من أجل تحقيق الاستقرار والحيلولة دون زعزعة الاستقرار الداخلي في المستقبل.

وإصلاح قانون الانتخابات هو القضية السياسية الأكثر إلحاحاً، ولا سيما في ضوء قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وقرار المحكمة الدستورية بشأن مدينة موستار. والقرار الأخير يقضي بأن بعض أحكام قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك يتعارض مع الدستور البوسني، لأنها تخرق المبدأ الدستوري

في كل بياناتنا في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، أكدنا على أهمية الاستقرار الإقليمي وتنمية التعاون الشامل مع أقرب جيران صربيا باعتبارهما أهم الأولويات في سياستنا الخارجية. ونرى أن هذه المسائل ينبغي أن تظل محور اهتمام بلدان غرب البلقان وجنوب شرق أوروبا وهي تخطط لأنشطتها وتتخذ إجراءات ملموسة. وفي هذا السياق، وتحقيقاً لذلك، فإن بلدي يعتبر البوسنة والهرسك شريكاً رئيسياً.

والاتحاد الأوروبي يواجه تحديات عدة، وقد لا يكون توسيعه في مقدمة مساعيه الجارية. إلا أن بلدان منطقة غرب البلقان تحتاج الآن، ربما أكثر من أي وقت مضى، إلى مواصلة عملية التوسيع والتقدم المطرد للمنطقة نحو الإصلاحات. ولذلك، فإننا نتطلع إلى كل خطوة تتخذها البوسنة والهرسك في هذا الاتجاه لأنها تقربنا أكثر من مستقبلنا الأوروبي المشترك. وصربيا، كبلد مرشح للانضمام، ترى أن الاندماج الأوروبي للبوسنة والهرسك عملية مهمة، وهي مستعدة لتقديم مساعدتها ودعمها الشامل.

إن تعزيز التعاون الإقليمي الشامل في غرب البلقان جزء أساسي من اندماجه الأوروبي. ونحن مقتنعون بأن هناك إمكانيات كبيرة للتعاون بين صربيا والبوسنة والهرسك، ولدينا الاستعداد والرغبة في تكثيف جهودنا للنهوض بالمهمة الأساسية لتعزيز هذا التعاون. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن يقر البلدان بمصالحنا المشتركة التي توفر الأساس الأكثر صلابة ومصداقية لتهيئة مستقبل أفضل لمواطني صربيا والبوسنة والهرسك.

والالتزام بتعزيز الاستقرار والتعاون الشامل والعزم المؤكد على إجراء إصلاحات تفضي إلى عملية الاندماج الأوروبي، كلها أمور تبرز في جداول الأعمال السياسية لحكومات منطقتنا. غير أننا شهدنا في الآونة الأخيرة توجهات مختلفة تسبب توترات سياسية لا داعي لها، وتوجه رسائل تذكرنا بالماضي البغيض، ويتنحى خلالها النهج البناء جانباً في كثير من

التطرف الديني. وكرواتيا مستعدة لمساعدة البوسنة والهرسك على تحسين قدرتها المؤسسية والإدارية وتلبية الاحتياجات على طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، نشجع جارتنا على المضي قدماً دون إبطاء في إصلاح النظام القضائي من أجل تعزيز استقلاليته ومهنيته ومساءلته ونزاهته. ومن المهم أيضاً أن تتولى البوسنة والهرسك ملكية مؤسساتها القضائية. وتنفيذ جميع الإصلاحات المرسومة والمطلوبة بشدة سيؤدي إلى تعزيز البلد من الداخل ويعطي زخماً للجميع في البوسنة والهرسك - جميع الطوائف المكونة وكل المواطنين - للمضي قدماً على المسار الأوروبي والأوروبي - الأطلسي.

وأود أن أختتم بياني بفقرة من البيان المشترك الذي أصدرته مؤخراً لجان العدل والسلام في مؤتمرات أساقفة البوسنة والهرسك وكرواتيا وسلوفينيا، المعقود في وقت سابق من الشهر الحالي:

”الكاثوليك في البوسنة والهرسك اليوم هم الجزء الأكثر تعرضاً للخطر من الكنيسة الكاثوليكية على مستوى القارة الأوروبية برمتها“.

وانشدت تلك اللجان المجتمع الدولي تقديم مساعدة أكثر فعالية للبلد لكفالة تحقيق المساواة الحقيقية والفعالية للطوائف التأسيسية الثلاث - البشناق والكروات والصرب - وجميع المواطنين الآخرين في كامل أراضي البوسنة والهرسك. وكرواتيا، بوصفها مؤيداً وداعماً لاستقرار البوسنة والهرسك وازدهارها وسلامتها الإقليمية، تردد أصداً هذا النداء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية.

أن المسائل العالقة - كالاحتفال بيوم جمهورية صربسكا، وأداء المؤسسات المشتركة، وقوانين الانتخابات وغيرها - التي تشكل محور الاختلافات بين الكيانات - مسائل داخلية خاصة بالبلد.

وعليه، فإننا نؤيد إجراء حوار نشط داخل البوسنة والهرسك بوصفه السبيل الصحيح لإيجاد حلول مقبولة للجميع وبناء الثقة. وسيساعد ذلك على تعزيز التعاون والشفافية والفعالية في المؤسسات المشتركة، وتعزيز الثقة بين الكيانات، وسيكون له أثر إيجابي على الحالة في المنطقة. وما لم يتأتى ذلك، قد نشهد محاولات للجوء إلى التصرفات الأحادية، كمحاولة إنشاء إجراءات بلا أساس قانوني ترمي إلى مراجعة حكم محكمة العدل الدولية في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود). ورفض المحكمة لهذا الطلب يؤكد ضرورة إجراء حوار سياسي يهدف إلى معالجة الخلافات وحل المسائل العالقة لصالح جميع مواطني البوسنة والهرسك.

وتولي صربيا اهتماماً خاصاً لمواصلة وتكثيف حوارها السياسي مع البوسنة والهرسك، الذي نعتبره أحد أهم العناصر التي تعزز العلاقات الطيبة عموماً. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن السيد أليكسندر فوسيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا، قد زار البوسنة والهرسك خلال العام الحالي في مناسبتين، في آذار/مارس ونيسان/أبريل. وشارك في اجتماع لرؤساء وزراء غرب البلقان في ١٦ آذار/مارس، جرى عقده للمساعدة في التحضير لقمة غرب البلقان، التي ستعقد في إطار مبادرة عملية برلين في ترييستي في تموز/يوليه. وفي سرايفو، شدد رئيس الوزراء مرة أخرى على أهمية الاستقرار الإقليمي وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة وعلاقات الترابط المشتركة، والآفاق الأوروبية لغرب البلقان. وفي يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل، قام السيد فوسيتش أيضاً بزيارة موستار لافتتاح

الأحيان. شهدنا الحالة السياسية في البوسنة والهرسك والعلاقات بين كياناتها وشعوبها التأسيسية، ومن ثم الحالة في المنطقة.

وبلدي يؤمن إيماناً راسخاً بأن سياسته النشطة المتمثلة في تعزيز المصالحة في غرب البلقان وتدعيم علاقات حسن الجوار ملائمة وصحيحة. ويجب أن نواصل النهوض بالإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية، وتعزيز سيادة القانون والمؤسسات، والتعهد بالولاء للقيم الأوروبية باعتبارها السبيل الوحيد لإقامة منطقة أكثر ازدهاراً واستقراراً.

وأود أن أؤكد في هذه المناسبة أيضاً أن احترام السلامة الإقليمية معيار ومبدأ دولي يجب احترامه والالتزام به دائماً. وماضي غرب البلقان يحتم علينا القبول بسيادة الدول وسلامتها الإقليمية كأساس لمستقبل مختلف وأفضل.

ووفقاً لأحكام اتفاق دايتون للسلام، فإن صربيا ملتزمة تماماً ودائماً بالحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

واتفاق دايتون للسلام قد وقع منذ أكثر من ٢٠ عاماً من أجل إنهاء النزاع المأساوي في البوسنة والهرسك. وكضامن له، ترى صربيا أن هذا الاتفاق لا يزال شرطاً لا غنى عنه للسلام والاستقرار. ولأننا مطالبون بالحفاظ على السلام والاستقرار، لا بد لنا أن نحافظ على الاتفاق. نحتاج إلى مصالحة حقيقية في البوسنة والهرسك، خصوصاً في ظل الآراء المتباينة والتحديات الأخرى التي أخذت تزداد وضوحاً في المنطقة.

وخلال العقدين الماضيين، قيل وثبت مراراً أن الحوار والتوصل إلى اتفاقات هما أفضل السبل وأكثرها أماناً لمعالجة المسائل العالقة التي تؤثر على العلاقات بين كيانات البلد والطوائف التأسيسية المكونة له. ونعتقد أن هذه هي الطريقة الوحيدة لكفالة أن تكون الحلول الممكنة مقبولة وقابلة للتنفيذ وتساعد على بناء الثقة في البوسنة والهرسك. وصربيا تعتبر

والثمانين في نوفي ساد، مع السيد إيفيكا داتشيتش، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا.

وما فتئت صربيا تهتم بتعزيز التعاون الاقتصادي مع البوسنة والهرسك. والتجارة بين البلدين آخذة في الازدياد، حيث سجلت زيادة بنسبة ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٦ مقارنة بالعام السابق. واستثمارات صربيا التي تبلغ ٩٠٠ مليون يورو في البوسنة والهرسك تضعها بين أكبر المستثمرين في هذا البلد. ونرى أن إقامة روابط بين شعوبنا واقتصاداتنا ينبغي أن تكون أولوية لصربيا والبوسنة والهرسك، مثلما هي لبلدان غرب البلقان الأخرى، وخاصة في مجالات الهياكل الأساسية والطاقة والسياحة والتجارة الحرة وغير ذلك. ولا بد لنا ببساطة من مواصلة النهوض بالمشاريع التي تجمعنا معاً. ونحن على ثقة وإيمان بأن البوسنة والهرسك وجيراننا الآخرين على استعداد لبذل جهود مشتركة ومسؤولة لتحقيق كل أهدافنا، وهيئة مستقبل أفضل وتجنب عثرات الماضي.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.

المعرض الاقتصادي الدولي العشرين، حيث التقى بممثلين رفيعي المستوى من البوسنة والهرسك، وناقش معهم مسائل الاستقرار الإقليمي وتعزيز التعاون وتحقيق المشاريع الإقليمية.

وفي ١٠ نيسان/أبريل، قامت السيدة زورانا ميهيلوفيتش، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الهندسة المدنية والنقل والبنية الأساسية في جمهورية صربيا، بزيارة سربرينيتسا حيث أرسى حجر الأساس لإنشاء رياض للأطفال تمول بمنحة من الحكومة الصربية. وستفتح أبوابها للأطفال - مستقبل المدينة - من سربرينيتسا والبشناق والصرب على السواء. وقام السيد دينيس زفيديتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، بزيارة بلغراد في ٢١ كانون الثاني/يناير. وفي محادثاته مع المسؤولين الحكوميين الصرب، حدد البلدان التزامهما بتعزيز السلام والاستقرار ومواصلة تعزيز التعاون، بما في ذلك المشاريع المشتركة للبنية التحتية التي تربط البلدين، كالجسور الجديدة والطرق السريعة والسكك الحديدية. وفي ١٣ أيار/مايو، قام السيد إيغور كرناداك، وزير خارجية البوسنة والهرسك، بصفته ممثلاً لبلد شريك، بزيارة صربيا لافتتاح المعرض الزراعي الرابع